استطلاع حول تكاليف و تمويل النزاعات بإفريقيا

صدر بشهر أبريل 2022 **(Arabic Version)**

مقدمة

إنه لمن دواعي سروري حقا تقديم استطلاع سنة 2021 المتعلق بتكاليف و تمويل النزاعات بإفريقيا الذي أصدرته أكاديمية التحكيم الأفريقية (AAA) بدعم من المرفق الإفريقي للدعم القانوني (ALSF). يعتبر هذا الاستطلاع الأول من نوعه على المستوى الإفريقي الذي يتعلق بتكاليف حل النزاعات، تمويل الطلبات، تأثير جائحة كوفيد 19 على تكاليف التقاضي و التحكيم و التدابير اللازمة لتعزيز فعالية التكلفة في النزاعات الإفريقية. يستند هذا الاستطلاع على 300 مشاركة من 25 دولة إفريقية إذ يقدم رؤى مفيدة نابعة عن ممارسين، شركاء مكاتب محاماة، أساتذة جامعيين، ممولين طرف ثالث، و ممثلي مؤسسات التحكيم و غيرهم من مرتفقي المحاكم و التحكيم في إفريقيا.

يعتبر هذا الاستطلاع مهم للغاية نظرا للقيمة التي يوفرها للمستثمرين الراغبين في التعرف على تكاليف النزاعات بإفريقيا و كذلك الشأن للمستخدمين المهتمين بفعالية عملية تسوية المنازعات بالقارة. من خلال توفير وجهات نظر مستقلة و متعددة الثقافات، سيتعرف القراء على الوضع الحالي المتعلق بفض النزاعات المحلية و الدولية بإفريقيا. عند تصميم هذا الاستطلاع، كان هناك الكثير مما أردنا معرفته – نظرا لوجود دعوة مستمرة لتحسين فعالية حل النزاعات بإفريقيا و فهم تكاليف و تمويل النزاعات. أردنا أيضا التعرف، بناء على آراء الممارسين و كذا اللجوء إلى معايير موضوعية قابلة للقياس، على البلدان الأفريقية الأكثر فعالية من حيث التكلفة و على التدابير الرئيسية لتوفير التكاليف التي يمكن تقديمها لجعل تسوية المنازعات في إفريقيا أكثر كفاءة.

كما هو ثابت من خلال الأبحاث، فإن القليل من الدراسات التجريبية قد وثقت تكاليف حل النزاعات. و السبب في ذلك واضح – فالشركات تتردد في تقديم البيانات للباحثين بسبب مخاوف كبيرة بشأن السرية المقرونة بصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالفترات الزمنية المطلوبة. في غياب هذه البيانات التجريبية، تمت معالجة القضايا المتعلقة بتكاليف التقاضي و التحكيم أساسا من خلال الطرائف – و التي يمكن رفضها بسهولة.

يوفر الاستطلاع، بلا شك، ثقلا تجريبيا كما يلقي الضوء على كيفية تعامل الشركات و أصحاب المصلحة مع تكاليف النزاعات في إفريقيا – و هو أمر نادرا ما تم استكشافه حتى الآن. كما لم يتم استكشاف بيانات تجريبية عن التمويل من طرف ثالث في إفريقيا. يوضح الاستطلاع أن الممارسين في إفريقيا على دراية بالتمويل من طرف ثالث و أنواع أخرى من آليات التمويل الخارجي في التقاضي و التحكيم. يمتلك معظم المستجيبين للاستطلاع تصورا إيجابيا عن التمويل من طرف ثالث، لذلك هناك إمكانات كبيرة لتطوير سوق التمويل الطرف الثالث في إفريقيا – لأسباب ليس أقلها تأثيرا في الوصول إلى العدالة.

نأمل أن يساهم هذا الاستطلاع في تصميم و تطوير نظام فعال لتسوية المنازعات في إفريقيا. و من المأمول أيضا أن تجد مؤسسات التحكيم و الحكومات الإفريقية هذا الاستطلاع مفيدا عند إنشاء أو مراجعة قواعدها فيما يتعلق بالتكاليف و بتمويل النزاعات.

و تجدر الإشارة إلى أن تأليف تقرير هذا الاستطلاع لم يكن ممكنا إلا من خلال الجهود الجماعية لأعضاء الفريق الذين تم تسجيل سيرتهم الذاتية هنا. في حين أن شرف توجيه الفريق كان لي، إلا أنني مدين بالامتنان لأعضاء الفريق الذين ساعدوا في تصميم الاستطلاع و كتابة هذا التقرير.

نود أن نشكر الأستاذ و الدكتور محمد عبد الوهاب على مساهماته الهامة، و المرفق الإفريقي للدعم القانوني (ALSF) لدعمهم للمشروع و لجميع المشاركين في الاستطلاع و المؤسسات التي ساهمت في نجاح هذا المنشور. نأمل أن يكون الاستطلاع مفيدا لكم و لممارستكم، و نتوقع أن يثير المزيد البحث المعمق حول التكاليف و النزاعات في إفريقيا.

أبايومي أكوبوطي
مدير تنفيذي، أكاديمية التحكيم الأفريقية
مدرج في Legal 500 Arbitration Powerlist: Africa 2021
info@africaarbitrationacademy.org

ملخص تنفيذي

في الآونة الأخيرة، أصبحت التكلفة المتزايدة لحل النزاعات مقلقة للغاية. أدت التكلفة الباهظة لتقديم الطلبات إلى ظهور حالات قد يحرم فيها أصحاب الطلبات الذين لا يتوفرون على الإمكانيات من الوصول إلى العدالة. و تجدر الإشارة إلى أن حتى الشركات الكبرى تبحث الآن عن طرق مبتكرة لإدارة تكاليف ملفات النزاعات الخاصة بهم. أنه نظرا للواقع الاقتصادي الحالي في مختلف البلدان، تتقلص ميزانيات الأقسام القانونية للشركات الصغرى بشكل عام، و قد تفقد الشركات الكبرى التي تتمتع بقوى مالية ظاهرية الرغبة في الانفاق من أجل الاستعداد المالي لفترة ما بعد الوباء. فماذا يعني كل هذا بالنسبة لسوق المنازعات في إفريقيا و كيف تدير الأطراف التي لا تتوفر على الإمكانيات المادية أو تلك المقتدرة ماليا الأثر المالي للدعاوى القضائية و التحكيمية المتزايدة التكلفة؟

علاوة على ذلك، فإن أهم الاعتبارات للمستثمرين المحتملين الذين يسعون إلى الاستثمار في إفريقيا، هي تكاليف حل النزاعات و العوامل التي تساهم في زيادتها. تهتم الحكومات و الهيئات المهنية و مؤسسات التحكيم أيضا بفهم تصورات المستخدمين حول تكاليف التقاضي و التحكيم، لأن هذه التصورات مهمة لتصميم عملية فعالة لتسوية المنازعات.

يجمع استطلاع سنة 2021 المتعلق بتكاليف و تمويل النزاعات بإفريقيا الآراء من مجموعة متنوعة من المشاركين بما في ذلك الممارسون، شركاء مكاتب محاماة، الأكاديميون، ممولين طرف ثالث، و ممثلي مؤسسات التحكيم و المستخدمون الآخرون للتحكيم في إفريقيا. يستكشف الاستطلاع و يقيم تكلفة النزاعات في إفريقيا و يحدد المبادرات و النماذج المختلفة التي يمكن أن تقدمها الحكومات و المؤسسات لتسهيل اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات.

تكلفة حل النزاعات في إفريقيا

- أكد غالبية المستجيبين للاستطلاع على أن اختيار طرق حل النزاع سيؤثر على تكلفة النزاعات.
- يعتقد أكثر من نصف المستجيبين أن تكاليف التقاضي و التحكيم تكاد تكون متساوية و أنه في بعض الحالات، قد تكون تكاليف التحكيم أعلى قليلا مقارنة بتلك المتعلقة بالتقاضي أمام المحاكم الوطنية
- عند السؤال عن العوامل التي تؤدي إلى زيادة تكاليف التقاضي في بلدهم، كان العاملان الأكثر اختيارا هما "أتعاب المحامي" و "المدة"، في حين أنه تم اختيار "طبيعة أو قيمة النزاع" و "أتعاب المحامي" كعاملين رفع تكاليف التحكيم.
- رأى أكثر من 62٪ من مجموع المستجيبين أنه فيما يتعلق بنزاعات التحكيم، تعتبر قضايا البناء هي الأغلى، وأن المنازعات المتعلقة بشؤون الشركات / التجارة هي ثاني أغلى.

- يرى حوالي 60٪ من المستجيبين أن التأخير في إجراءات المحكمة له تأثير على تكاليف التقاضي في بلادهم بينما يعتقد 38٪ من إجمالي المستجيبين أن نقص الخبرة الموضوعية للقضاة يؤثر على تكاليف التقاضي.
- يعتقد 57٪ من المستجيبين أن الوساطة خيار أكثر فعالية من حيث التكلفة لتسوية المنازعات مقارنة بالتحكيم والتقاضي.

خيارات تمويل حل النزاعات

- تمويل تسوية المنازعات هو ظاهرة شائعة. يختلف توافرها وشرعيتها من بلد إلى آخر والقوانين السارية المفعول في كل بلد. نظرا إلى التخفيض في حجم ميزانية المساعدة القانونية في البلدان المختلفة، فإن خيارات التمويل الأخرى مفتوحة بشكل واضح للتعامل مع انعدام الثقة أو قيود التدفق النقدي - (أ) التأمين على النفقات القانونية ، (ب) التمويل من طرف ثالث، (ج) القروض و (د) تمويل المحاماة (اتفاق على الأتعاب الطارئة والمشروطة).
- أكد 71٪ من المستجيبين أن المساعدة القضائية متوفرة في بلدهم، لكنها تقتصر على حالات معينة. عند السؤال عن خيارات التمويل الأخرى المتاحة للتقاضي والتحكيم في بلدهم، فإن الخيارين الأكثر تحديدًا هما "اتفاق حول أتعاب الطوارئ" (25٪) و "تمويل الطرف الثالث" (21٪).
- وبالمقابل، اختار 31٪ من المستجيبين "تمويل طرف ثالث" كخيار للاستكشاف عند افتقارهم للقدرة المالية لمتابعة المطالبة، بينما اختار 24٪ من المستجيبين "ترتيب أتعاب الطوارئ".
- أشار ما مجموعه 51٪ من المستجيبين إلى أن تمويل الطرف الثالث غير مقنن وغير مستخدم بشكل شائع ببلادهم، في حين أن 21٪ من المستجيبين ليسوا على علم بتمويل الطرف الثالث.
- من بين خيارات التمويل المتاحة في مختلف البلدان، تعد المساعدة القانونية وأتعاب الطوارئ والتمويل من طرف ثالث هي الخيارات الأكثر شيوعًا.

العوامل المؤثرة في حل النزاعات

- اختار العديد من المستجيبين قابلية التنفيذ كاعتبار رئيسي عند التفاوض على بنود تسوية المنازعات (21٪) وتبع ذلك عن كثب التكاليف (20٪).
- ينقسم المستجيبون حول تأثير جائحة Covid-19 على تكاليف التقاضي والتحكيم حيث صوت 35٪ من المستجيبين لصالح عدم التأثير و 25٪ من المستجيبين أشاروا إلى أن الوباء أدى إلى زيادة تكاليف التقاضي والتحكيم في بلادهم. والجدير بالذكر أن 19٪ من المستجيبين ذكروا أن COVID-19 قد خفض تكاليف التقاضي والتحكيم.

- لاحظ المستجيبون أن مدة الإجراءات القضائية في قضايا المحاكم تتراوح بين 3-5 سنوات (40٪) في حين أن متوسط مدة إجراءات التحكيم قد تم ربطه بـ 1-3 سنوات بحوالي 36٪ من المستجيبين- مما يؤكد حقيقة أن التحكيم في الواقع أكثر فعالية. علاوة على ذلك ، يوافق 60٪ من المستجيبين على أن التأخير في إجراءات المحكمة يؤدي إلى زيادة تكاليف التقاضي.
- عند مقارنة تكلفة التحكيم المؤسسي بالتحكيم الخاص، خلص حوالي 48٪ من المستجيبين إلى أن التحكيم المؤسسي أكثر تكلفة من التحكيم الخاص، بينما خلص 31٪ من المستجيبين إلى أنه "لا وجود لفرق كبير".
- عند السؤال عما إذا كان نظام الفوترة بالساعة يساهم بشكل غير متناسب في تكاليف التقاضي أو التحكيم ، فإن الغالبية العظمى من المستجيبين (68٪) يعتقدون أن الفوترة بالساعة تزيد من التكاليف.

قيادة الكفاءة في النزاعات الإفريقية

- تظهر نتائج الاستطلاع أن حل النزاعات عبر الإنترنت واستخدام التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي) هو المستقبل في إفريقيا. في الواقع ، هذا ليس مفاجئًا وتجربة الوباء تؤكد ذلك. على هذا النحو ، ستكون الكفاءة مقترنة بالتكنولوجيا ؛ لقد حان الوقت للحكومات والمؤسسات في إفريقيا للاستثمار في التكنولوجيا الحيوية والبنية التحتية ذات الصلة لضمان نظام أكثر كفاءة لتسوية المنازعات.
- يعتقد المشاركون في الاستطلاع أن جنوب إفريقيا ومصر وكينيا ونيجيريا لديهم محكمون يتمتعون بالخبرة التي تلبي المعايير العالمية. كان اختيار المستجيبين لنيجيريا وكينيا معللا بوجود محكمين نيجيريين وكينيين ذوي خبرة معروفين جيدًا في جميع أنحاء العالم ويتون في قضايا تحكيم تشمل مواضيع مختلفة في بلدان أفريقية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لطبيعة النزاعات في البلدان الأفريقية، يكون المستجيبون أكثر راحة إذا كانت لجنة التحكيم تتكون بالكامل من محكمين يفهمون بلدًا معينًا والقضايا الثقافية المحورية أو الخاصة بالأطراف والنزاع.
- صنّف المستجيبون جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا ورواندا ومصر على أنها أكثر البلدان الأفريقية فعالية من حيث التكلفة في إطار التحكيم الدولي.
- كشف بعض المستجيبين أنهم أجروا تحكيمًا دوليًا في كينيا استغرق عامين (2). وأعرب آخرون عن أن وجود تحكيم مؤسسي مبسط في مصر ورواندا ونيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا قد جعل العملية أسرع ، وبالتالي توفير الوقت المستغرق لإنهاءالإجراءات وفي خفض التكاليف. أنه بالجدير بالذكر أن المستجيبين ذكروا أن وجود الأطراف والهيئة التحكيمية في نفس القارة يضمن كفاءة التكلفة دون المساومة على جودة المقررات التحكيمية.
- تم تحديد كيغالي والقاهرة ونيروبي على أنها أكثر المدن التي يمكن الوصول إليها نظرًا لوجود اتصال جيد بوسائل النقل.أعرب المشاركون عن ثقتهم في المدن الثلاث كمقرات وأماكن جيدة مع سجل حافل في التعامل مع التحكيم وتوافر خدمات الدعم. كما أثيرت مسألة توافر مجموعة متنوعة من الفنادق ذات النوعية الجيدة وبأسعار معقولة للإقامة أثناء إجراءات التحكيم كعامل في تحديد كفاءة التكلفة.

- فضل المشاركون في الاستطلاع جنوب إفريقيا كبلد يتمتع بأحدث المرافق. برزت كينيا في صدارة توافر التكنولوجيا وكمركز لشرق إفريقيا. اقترح المستجيبون أن التكنولوجيا إلى جانب الإطارات القانونية المناسبة قد تعني وقتًا أقل لإجراء التحكيم ، وبالتالي تقليل التكاليف. أشار المشاركون في الاستطلاع إلى مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا على أنها تتمتع باتصال إنترنت ومرافق جيدة. اقترحت غالبية المستطلعين أن استخدام التكنولوجيا (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) يمكن تفعيله لجعل تسوية المنازعات في أفريقيا فعالة من حيث التكلفة.
- أشارت غالبية المدعى عليهم إلى (أ) ينبغي أن يكون هناك مزيد من الاعتراف بالولاية القضائية بتمويل الأطراف الثالثة في عمليات تسوية المنازعات ، (ب) ينبغي إنشاء نظام موحد للتحكيم المؤسسي في أفريقيا ، و (ج) استخدام المؤسسات الأفريقية لإجراءات التحكيم يجعل العمليات أكثر فعالية من حيث التكلفة.

المنهجية

هذا استطلاع منظم عبر الإنترنت، ويتألف من 30 سؤالًا مفتوحًا ومغلقًا تم تعميمه على المستجيبين في جميع مناطق إفريقيا وبعض البلدان غير الأفريقية. قدم المستجيبون إجاباتهم باستخدام بوابة استطلاع عبر الإنترنت. جاءت غالبية الردود على الاستطلاع من 25 دولة أفريقية (4 مناطق أفريقية) و 11 دولة غير أفريقية.

يهدف الاستطلاع إلى استرداد البيانات الدقيقة بشكل صحيح من المستجيبين المستهدفين بما في ذلك أطراف النزاعات والممارسون القانونيون والمحكمون وممارسو التحكيم ومؤسسات التحكيم والممولين طرف الثالث وما إلى ذلك ، بشأن تكاليف التقاضي والتحكيم، وتأثير التكاليف على تسوية المنازعات، و آليات التمويل المتاحة للأطراف في مختلف البلدان الأفريقية. تستند نتائج الاستطلاع إلى التجارب الفردية للمستجيبين ومدى إلمامهم بأنظمة تسوية المنازعات في إفريقيا.

تم اعتماد الاستطلاع عبر الإنترنت لأنه أسرع واقتصادي وله نطاق أوسع مجرد من أية قيود إقليمية. تم التصميم مع مراعاة سهولة الاستخدام، ويعتمد واجهة بسيطة لتحفيز المستجيبين على إكمال الاستطلاع. كما قللت بوابة الاستطلاع بشكل كبير من احتمالية حدوث أخطاء في عدم الاستجابة، مما أدى إلى زيادة دقة النتائج المحصل عليها.

المستجيبون

استجاب ما مجموعه 300 فرد للاستطلاع الذي تم إطلاقه في يوليو 2021. وكان أكبر عدد من الردود من البلدان الأفريقية من نيجيريا (77) ؛ كينيا (49) ؛ مصر (37) موزمبيق (27) ودول غير أفريقية كانت من إنجلترا (11) ، الإمارات العربية المتحدة (3) ؛ الأردن (2)؛ السعودية (1)؛ سويسرا (1) ، الصين (1) ، البحرين (1) ؛ فرنسا (2) ؛ إسبانيا (1) ؛ والبرازيل (2).

نظرًا لمخاوف السرية والاستثمار الكبير للوقت المطلوب لاستكمال الاستطلاع، فإن معدل الاستجابة جيد جدًا. تظهر الردود على الأسئلة النوعية أن أولئك الذين أجروا الاستطلاع فعلوا ذلك بعناية ويعكسون التمثيل العادل لمختلف المناطق والتقاليد القانونية في إفريقيا.

الشكل 1: جدول يوضح عدد المستجيبين حسب الدولة

رقم	البلد	عدد المستجيبين
1	نيجيريا	77
2	كينيا	49
3	مصر	37
4	موزمبيق	27
5	رواندا	11
6	المملكة المتحدة	11
7	تانزانيا	10
8	إثيوبيا	7
9	غانا	6
10	أوغندا	6
11	إفريقيا الجنوبية	5
12	الإمارات العربية المتحدة	3
13	زيمبابوي	3
14	ساحل العاج	3
15	الكاميرون	3
16	السنغال	3
17	فرنسا	2
18	الأردن	2
19	تونس	2
20	المغرب	2
21	برازيل	2
22	بنين	1
23	زامبيا	1
24	غينيا	1
25	لبنان	1
26	ليبيا	1
27	ليبيريا	1
28	ملاوي	1
29	سيرا ليون	1
30	إسبانيا	1
31	البحرين	1
32	الصين	1
33	أنغولا	1
34	المملكة العربية السعودية	1
35	سويسرا	1
36	السودان	1

الشكل 2: عمود يظهر المستجيبين حسب المناطق الأفريقية

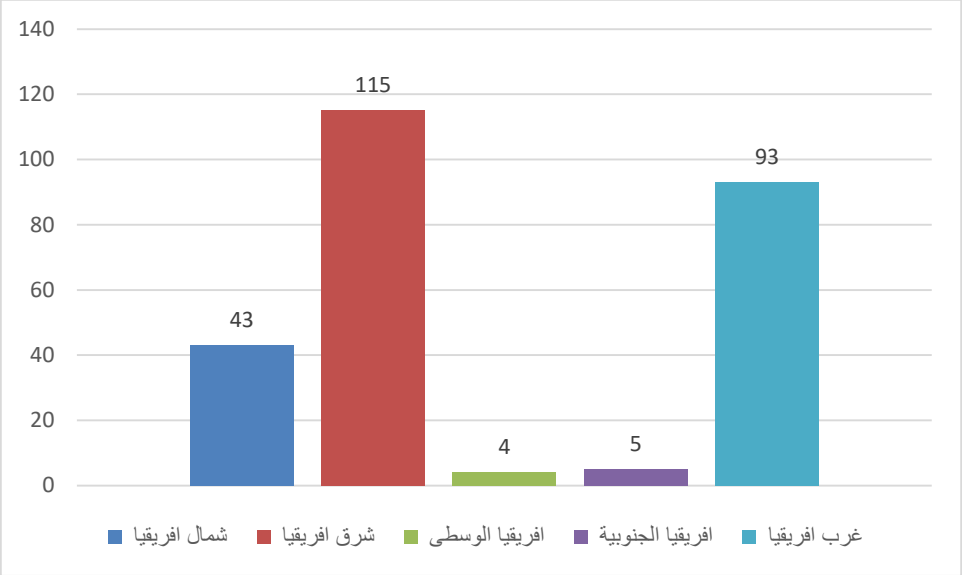

الشكل 3: مخطط دائري يوضح المستجيبين من البلدان غير الأفريقية

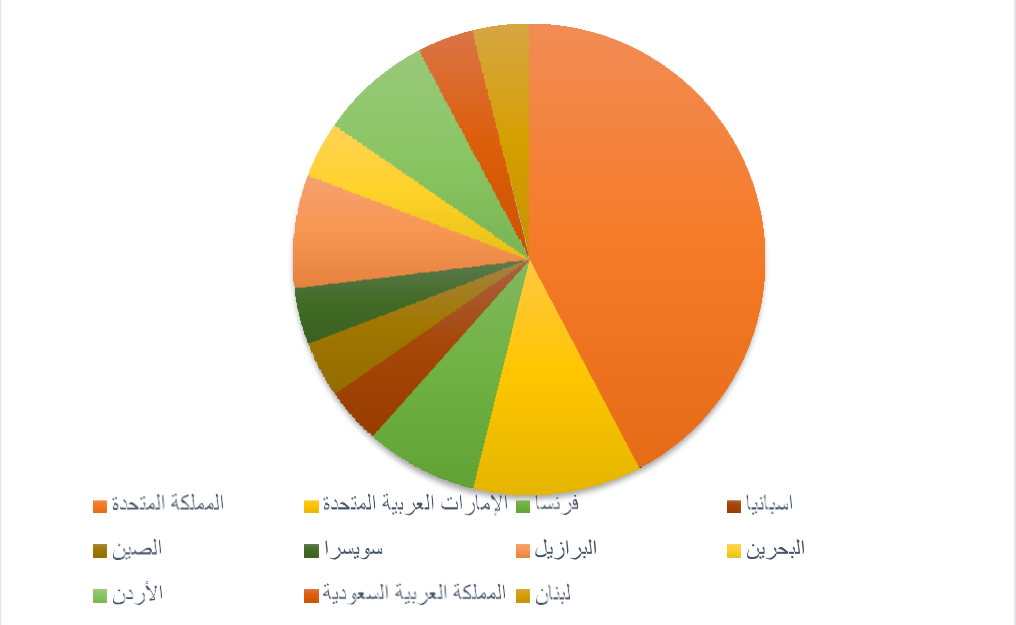

الشكل 4: مخطط دائري يوضح مهنة المستجيبين

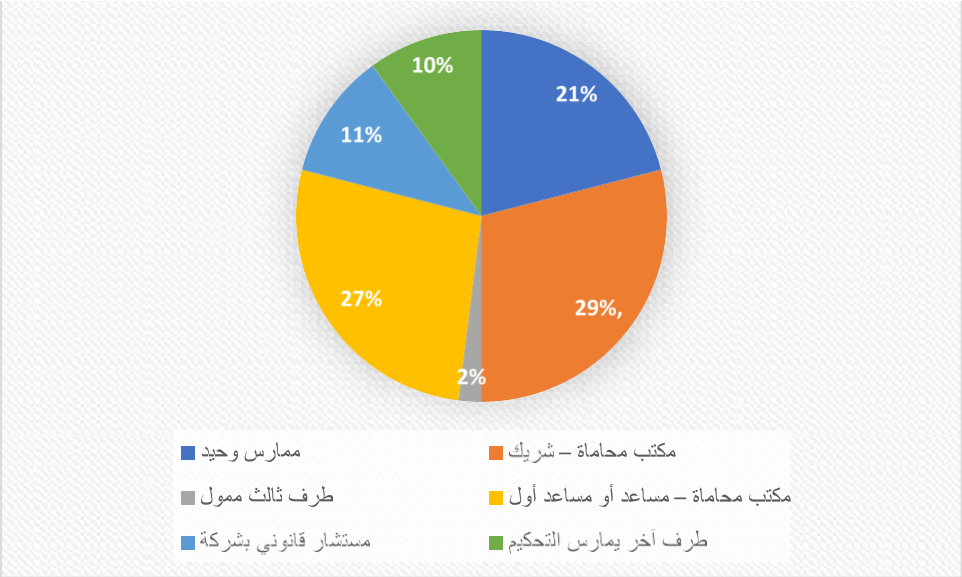

لغات الاستطلاع

تم تصميم الاستطلاع بأربع لغات مختلفة - الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية و ذلك من أجل تمكين الفهم السهل لأسئلة الاستطلاع ولضمان الشمولية وتنوع الآراء من قبل المستجيبين. يتضمن الاستطلاع أسئلة كمية ونوعية. أكمل 232 مستجيبًا النسخة الإنجليزية من الاستطلاع ؛ 39 مجيبًا أكملوا النسخة العربية ؛ أكمل 15 مستجيبًا النسخة البرتغالية وأكمل 14 مستجيبًا النسخة الفرنسية. تساهم الطريقة التي تم بها تصميم جمع البيانات وإدارتها في جودة البيانات.

الشكل 5: عمود يظهر المستجيبين حسب اللغة

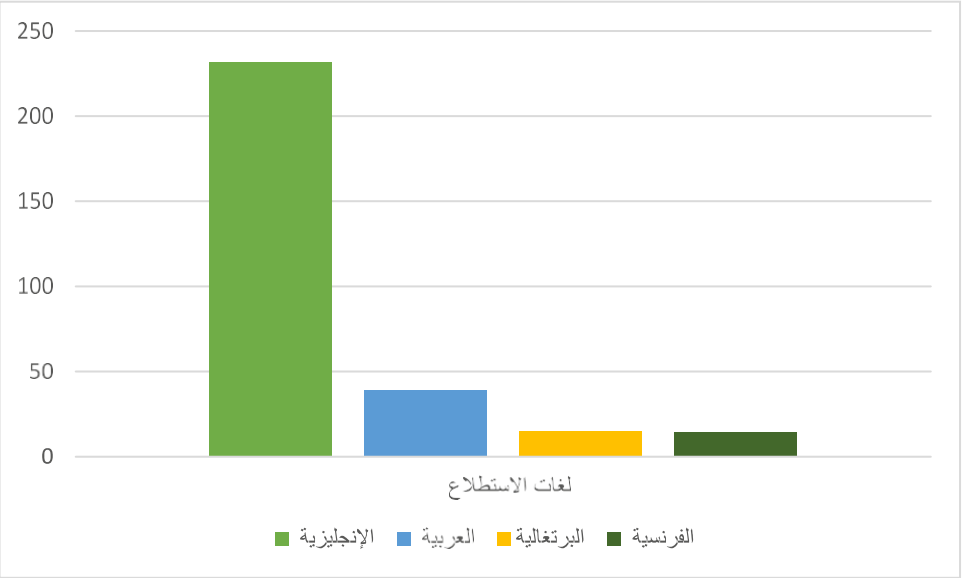

نتائج الاستطلاع

جزأ (أ)
تكاليف حل النزاعات في إفريقيا

1 تكاليف التقاضي مقابل تكاليف التحكيم

من المزايا المتصورة للتحكيم باعتباره آلية فض المنازعات المفضلة مقارنة بالتقاضي، تكلفته الغير الباهظة. تقليديًا، اعتُبر أن إجراءات التحكيم تستغرق وقتًا أقل، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف والنفقات بالنسبة للأطراف. ومع ذلك، فإن هذه الجاذبية تتضاءل لأن تكاليف اكتشاف وفحص وتقديم أدلة واقعية وتقنية مفصلة في إجراءات التحكيم يمكن أن تكون باهظة بشكل لا مفر منه، بحيث قد لا يتم البدء في المطالبات الصحيحة والجديرة بالتقدير أو إثباتها بشكل ملائم.

يتطرق هذا الجزء من الاستطلاع إلى مدى اعتبار مستخدمي التقاضي والتحكيم في إفريقيا أن هذا الأخير يتمتع بميزة على السابق فيما يتعلق بالتكاليف. تم طرح عدة أسئلة على المستجيبين وقمنا بتحليل إجاباتهم أدناه. تظهر النتائج أن بعض المستجيبين يشككون بشكل عام في تكاليف التحكيم، لا سيما في المطالبات ذات القيمة الكبيرة.

أ. طُلب من المستجيبين أن يذكروا، بعبارات عامة، التكاليف النموذجية (باستثناء أتعاب المحامين) المتكبدة في دعاوى التحكيم والتقاضي

(i) الطلبات التي تقل قيمتها عن 100.000 دولار أمريكي

كما هو موضح في الشكل 6 أدناه، كان رأي غالبية المستجيبين (48٪) أن التكاليف المتكبدة في التقاضي أقل من 5.000 دولار عندما تكون قيمة المطالبة أقل من 100.000 دولار ؛ في حين أن غالبية المستجيبين (45٪) يعتبرون أن التكاليف المتكبدة في التحكيم تتراوح بين 5000 دولار و 10.000 دولار حيث تكون قيمة المطالبة أقل من 100.000 دولار.

حول نفس السؤال، اعتبر 10٪ من المستجيبين أن التكاليف المتكبدة في التقاضي تزيد عن 10.000 دولار ، بينما يرتفع هذا الرقم إلى 17٪ في دعاوى التحكيم وبالتالي، يعتقد غالبية المستجيبين أن التقاضي أرخص من التحكيم لهذه الفئة من المطالبات.

الشكل 6: عمود يوضح تصور المستجيبين لتكاليف التقاضي والتحكيم للمطالبات التي تقل عن 100.000 دولار أمريكي

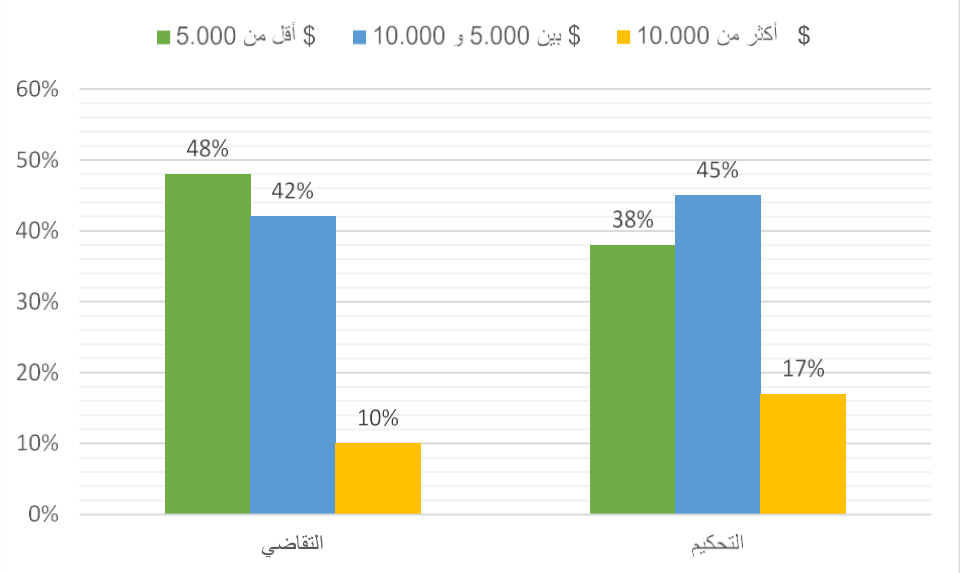

(ii) الطلبات بقيمة 100.000 دولار أمريكي وما فوق

ردًا على السؤال حول تكاليف التقاضي والتحكيم في الدعاوى التي تزيد عن 100.000 دولا ، يوضح الشكل 7 أن غالبية المستجيبين (38٪) يعتبرون أن التكاليف في دعاوى التقاضي تتجاوز 10.000 دولار ؛ بينما اعتبر غالبية المستجيبين (41٪) تكاليف التحكيم ما بين 5.000 دولار أمريكي و 10.000 دولار أمريكي.

من المهم أن نلاحظ على أنه لا يوجد فرق كبير بين المستجيبين الذين اعتبروا أن تكاليف التقاضي تتراوح بين 5000 دولار أمريكي و 10.000 دولار أمريكي وأولئك الذين اعتبروا التكاليف أعلى من 10.000 دولار أمريكي. هذا مشابه للردود المتعلقة بالتحكيم - والتي أظهرت أن تكاليف التقاضي والتحكيم متساوية.

الشكل 7: عمود يوضح تصور المستجيبون لتكاليف التقاضي والتحكيم للمطالبات التي تزيد عن 100.000 دولار أمريكي

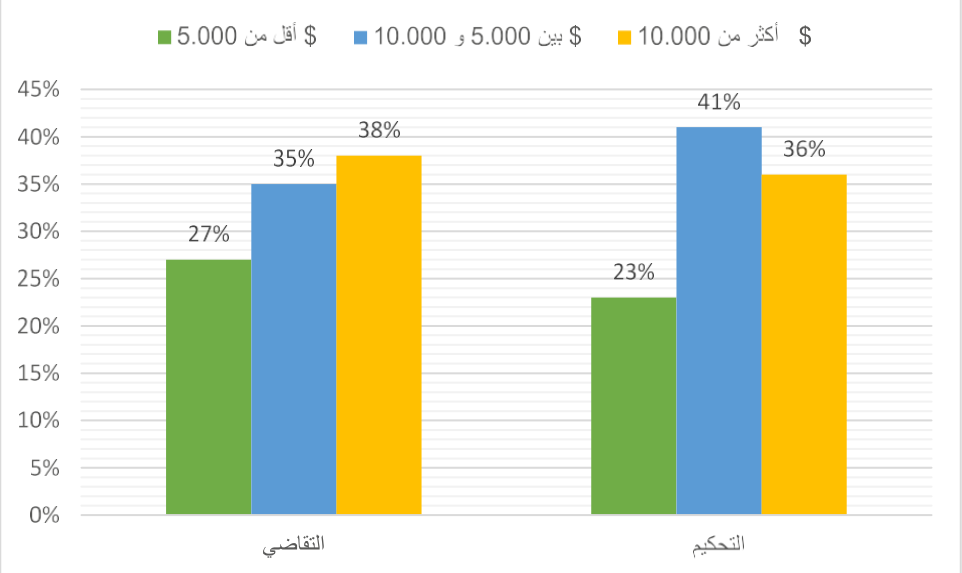

(iii) الطلبات بقيمة 1.000.000 دولار أمريكي وما فوق

فيما يتعلق بالطلبات تحت هذه الفقرة، يوضح الشكل 8 أدناه أن غالبية المستجيبين اعتبروا أن تكاليف التقاضي والتحكيم تتراوح بين 10.000 و 50.000 دولار. مع ذلك، اعتبر 32٪ من المستجيبين أن تكاليف التقاضي تزيد عن 50.000 دولار أمريكي بينما تبلغ قيمة تكاليف التحكيم 38٪.

كما يتضح من خلال الشكل 8، فيما يتعلق بالمطالبات التي تبلغ قيمتها 1.000.000 دولار أمريكي وما فوق، اعتبر المستجيبون أن دعاوى التقاضي أرخص من دعاوى التحكيم.

الشكل 8: عمود يوضح تصور المستجيبون لتكاليف التقاضي والتحكيم للطلبات التي تفوق قيمتها 1.000.000 دولار أمريكي

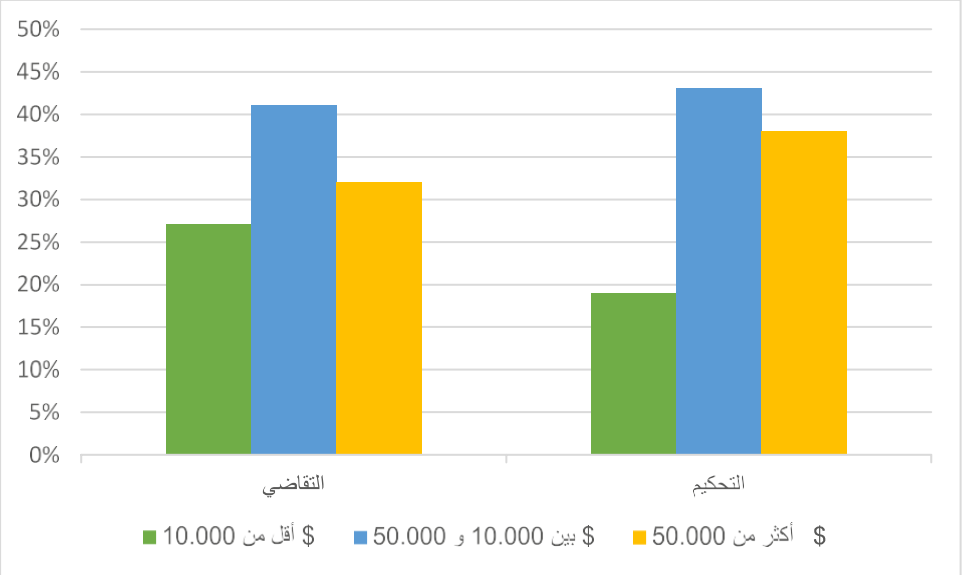

2 تناسب تكاليف التقاضي والتحكيم مع القيمة المتنازع عليها

سئل المستجيبون عما إذا كانت تكاليف التقاضي والتحكيم متناسبة بشكل عام مع قيمة النزاع. كانت الغالبية العظمى، وتحديداً 52٪ من المستجيبين، ترى أن التكاليف المتكبدة في إجراءات التقاضي والتحكيم تتناسب إلى حد ما مع قيمة الدعوى المتنازع عليها. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن 22٪ فقط من المستجيبين وجدوا أن التكاليف غير متناسبة مع القيمة المتنازع عليها. ترد تفاصيل الردود في الشكل 9 أدناه.

الشكل 9: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين حول تناسب تكاليف التقاضي والتحكيم مع القيمة المتنازع عليها

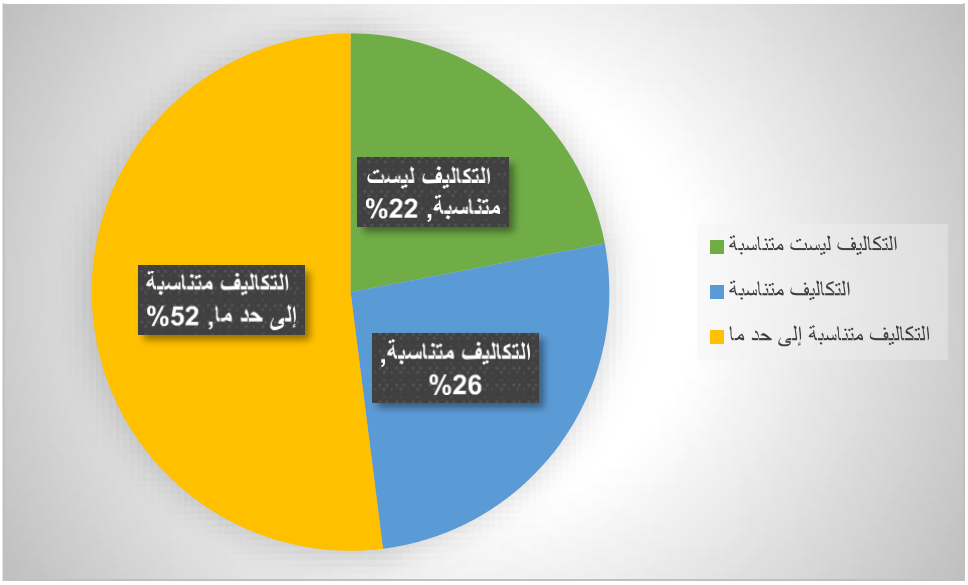

تتوافق النتائج الواردة في الشكل 8 مع الردود التي تم تحليلها في الأشكال 6-8 أعلاه. نلاحظ أن الردود ليست واضحة المعالم وأنه كلما زادت قيمة الطلبات المتنازع عليها، تزداد التكاليف المتكبدة. على سبيل المثال، اعتبر غالبية المستجيبين (45٪) أن التكاليف المتكبدة في التحكيم تتراوح بين 5.000 دولار و 10.000 دولار حيث تكون قيمة الطلب أقل من 10.0000 دولار. اعتبرت نفس الغالبية من المستجيبين (41٪) تكاليف التحكيم حيث تكون قيمة الطلب أقل من 100.000 دولار أمريكي، ما بين 5.000 دولار أمريكي و10.000 دولار أمريكي. عندما تكون قيمة الطلب تفوق 1.000.000 دولار، اعتبر غالبية المستجيبين أن تكاليف التحكيم تتراوح بين 10.000 و 50.000 دولار. نستنتج خلال من هذه البيانات أنه لا توجد زيادة في التكاليف على الرغم من الزيادة في قيمة الطلب مما يدل على أن التكاليف ليست متناسبة أو غير متناسبة مع قيم الطلبات.

3 العوامل المؤثرة في تكاليف التقاضي

3.1 أثر التأخير في الإجراءات القضائية على تكاليف التقاضي

أحد المقاييس الرئيسية لفعالية وكفاءة الإجراءات القضائية يتمثل في حسن توقيت البت، وهو أحد القيم الأساسية المعترف بها في الإطار الدولي لتميز المحكمة. مما لا شك فيه أن التأخير يؤثر على عدالة وكفاءة النظام القضائي، ويعيق وصول العموم إلى المحاكم، ويضعف في الواقع الديمقراطية وسيادة القانون. من المهم أيضًا لتحقيق فعالية وكفاءة إقامة العدل تقليل التكاليف الناجمة عن التأخيرات في المحاكم أو تجنبها. في هذا الصدد، طُلب من المستجيبين تأكيد ما إذا كان التأخير في إجراءات المحكمة يؤثر على تكاليف التقاضي. للتوضيح، لم يتم النظر في مدى الزيادة في تكاليف التقاضي بسبب التأخير في إجراءات المحكمة في هذا الاستطلاع.

من خلال النتائج الواردة في الشكل 10 أدناه، فإن الرد الساحق (60٪) هو أن التأخير في إجراءات المحكمة يؤثر على تكاليف التقاضي. أكد بعض المستجيبين (31٪) أن تكاليف التأخير تؤثر فقط في بعض الحالات، بينما صوّت عدد أقل من المستجيبين (9٪) على أن التأخير ليس له تأثير كبير على التكاليف.

الشكل 10: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين لتأثير التأخير على تكاليف التقاضي

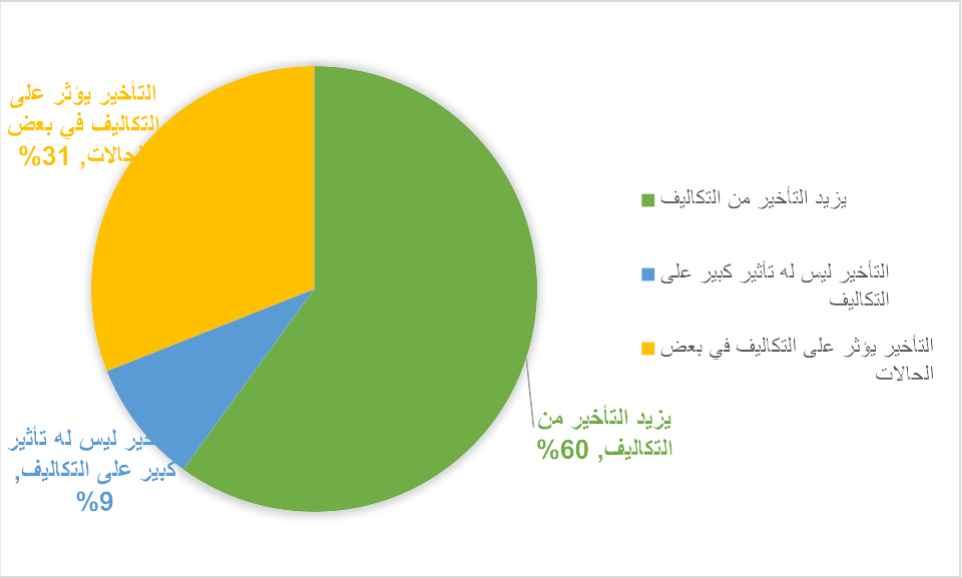

3.2 نقص الخبرة الموضوعية للقضاة

من بين الاعتبارات المهمة الأخرى للإدارة الفعالة للعدالة الخبرة الفنية للقاضي أو إلمامه بموضوع النزاع. سُئل المستجيبون عما إذا كان الافتقار إلى الخبرة الموضوعية للقضاة يؤثر على تكاليف التقاضي. توضح الردود الواردة في الشكل 11 أدناه أن الافتقار إلى الخبرة الموضوعية للقضاة يزيد من تكاليف التقاضي بشكل عام. مع ذلك، هناك اتصال وثيق بين عدد المستجيبين الذين اعتبروا أن نقص الخبرة الموضوعية للقضاة لا يؤدي إلى زيادة تكاليف التقاضي وأولئك الذين يعتقدون أن الزيادة تحدث فقط في بعض القضايا.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الزيادة في تكاليف التقاضي الناجم عن نقص الخبرة الموضوعية للقضاة لم يؤخذ في الاعتبار في هذا الاستطلاع.

الشكل 11: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين لتأثير نقص الخبرة الموضوعية للقضاة على التكاليف

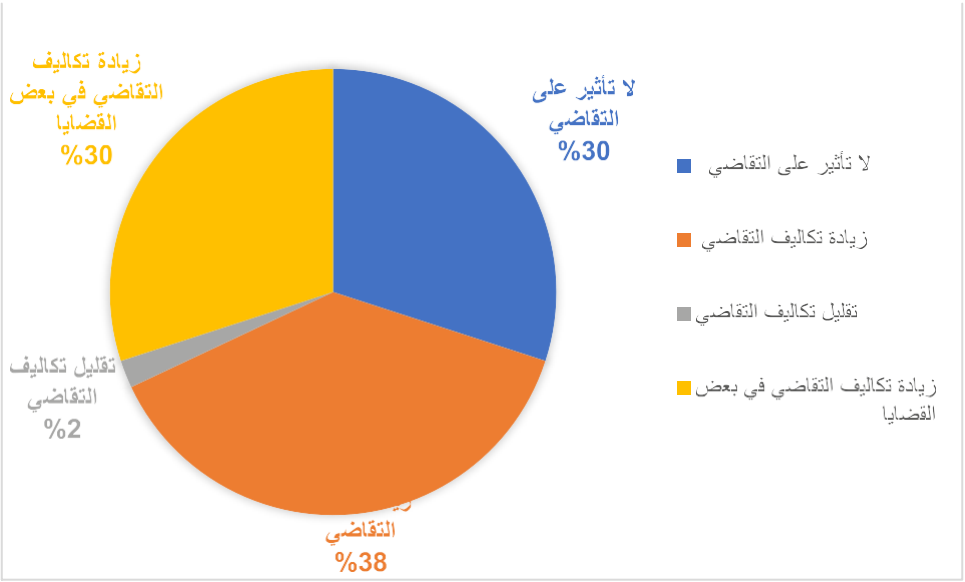

4 العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التحكيم

في العقود القليلة الماضية، أصبح التحكيم الوسيلة الأساسية في حل النزاعات وازدهر استخدامه في إفريقيا. على الرغم من مزايا التحكيم على التقاضي، إلا أنه يتعرض لانتقادات متزايدة بسبب ارتفاع تكاليفه. نظرًا للحاجة إلى الحفاظ على جاذبية التحكيم كآلية مفضلة لتسوية المنازعات في إفريقيا، فمن الضروري النظر إلى العوامل التي تؤدي إلى زيادة التكاليف.

طُلب من المستجيبين تحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة تكاليف التحكيم ببلدهم. كما هو موضح في الشكل 12 أدناه ، فإن أهم العوامل المصنفة من الأعلى إلى الأدنى هي: طبيعة أو قيمة النزاع ؛ أتعاب المحامي مدة النزاع وأتعاب هيئة التحكيم. أقل العوامل أهمية هي تكاليف الاكتشاف وغيرها.

الشكل 12: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين للعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التحكيم

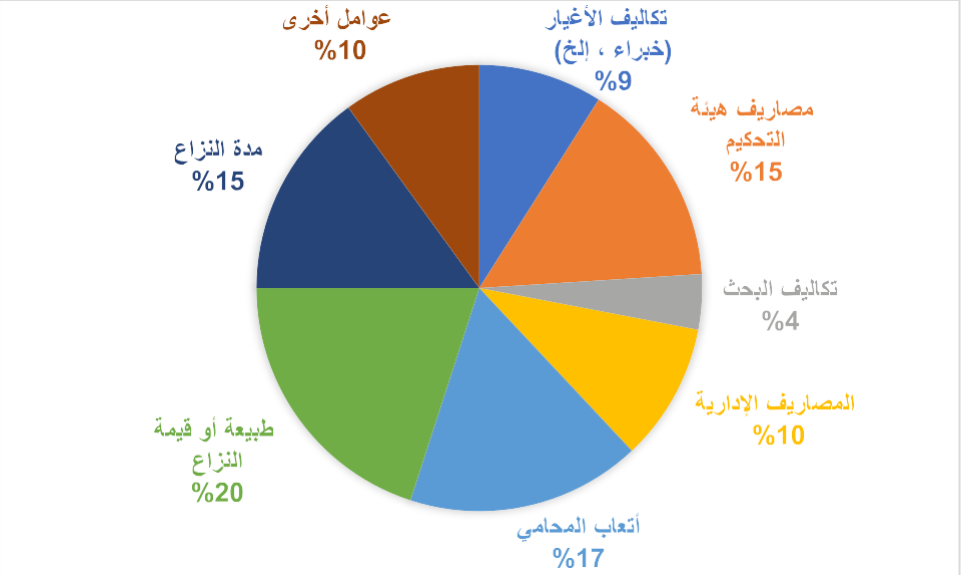

5 تأثير جائحة COVID-19 على تكاليف التقاضي والتحكيم

أثر الانتشار السريع لوباء COVID-19 غير المسبوق على جميع جوانب الحياة بما في ذلك مشهد تسوية المنازعات. كانت موجات الصدمات الاقتصادية عميقة، وكان التأثير محسوسًا من نيروبي إلى لاغوس حيث توقفت قطاعات كبيرة من الاقتصاد. أُجبرت أطراف النزاعات وأصحاب المصلحة الآخرون على تطوير واعتماد أساليب افتراضية لإجراء إجراءات التقاضي والتحكيم. نظرًا لهذا الأمر الذي لم يكن متوقعا، فمن المهم النظر فيما إذا كانت جائحة COVID-19 قد أثرت بشكل كبير على تكاليف التقاضي والتحكيم.

تكشف نتائج الاستطلاع أن غالبية المستجيبين يعتقدون أن COVID-19 لم يؤثر على تكاليف التقاضي والتحكيم. يتبع ذلك عن كثب أولئك الذين يعتقدون أن COVID-19 قد أدى إلى زيادة التكاليف في كل من التقاضي والتحكيم بينما يعتقد المستوى الثالث من المستجيبين أن COVID-19 قد خفض تكاليف التحكيم والتقاضي.

بالنظر إلى التأثير على تكلفة التقاضي والتحكيم بشكل منفصل، فإن الأرقام أقل بكثير حيث صوت المستجيبون بنسبة 50-50 تقريبًا لصالح مدى زيادة أو نقصان في تكاليف التقاضي والتحكيم على التوالي. يحتوي الشكل 13 أدناه على تفصيل لهذه النتائج.

الشكل 13: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين حول تأثير جائحة COVID-19 على تكاليف التقاضي والتحكيم

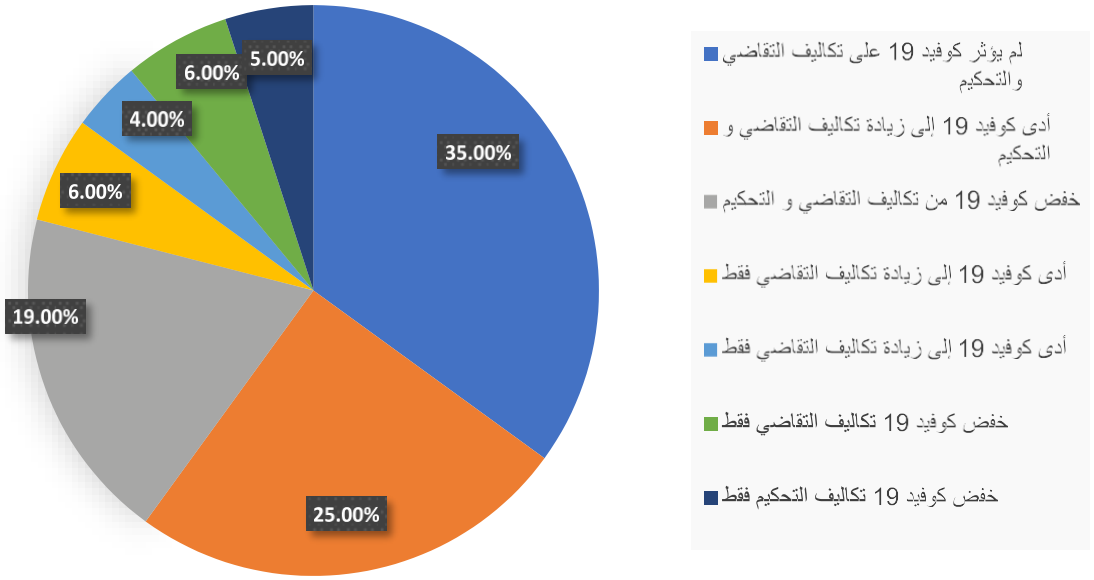

6 تأثير نظام الفوترة بالساعة على تكاليف التقاضي أو التحكيم؟

هياكل الفوترة الأكثر شيوعًا لإجراءات التقاضي والتحكيم هي الفوترة بالساعة أو التسعير الثابت أو الرسوم المحددة. يُنظر إلى نظام الفوترة بالساعة على نطاق واسع على أنه يساهم بشكل كبير في تكاليف التقاضي والتحكيم. تم تصميم هذا الجزء من الاستطلاع لاختبار دقة هذا العرض. سُئل المجيبون عما إذا كان نظام الفوترة بالساعة يساهم بشكل غير متناسب في تكاليف التقاضي أو التحكيم؟

يوضح الشكل 14 أدناه الغالبية العظمى من المستجيبين (68٪) الذين اعتقدوا أن الفواتير بالساعة تزيد من التكاليف. يعتقد عدد أقل من المستجيبين (24٪) أن الفوترة بالساعة تزيد من التكاليف فقط في بعض الحالات ، بينما يعتقد عدد قليل جدًا من المستجيبين (8٪) أنه ليس لها أي تأثير على التكاليف على الإطلاق.

الشكل 14: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين حول تأثير الفوترة بالساعة على تكاليف التقاضي والتحكيم

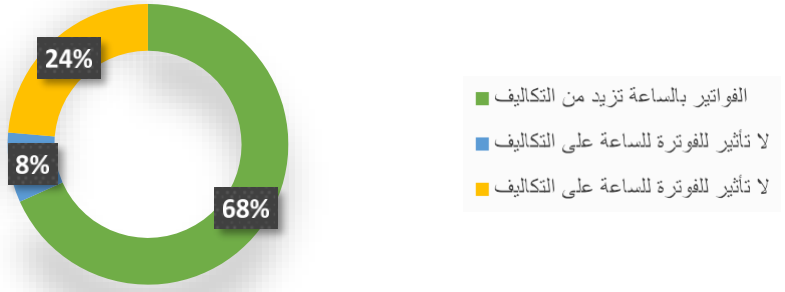

7 تكلفة التحكيم المؤسسي مقابل التحكيم الخاص

يمكن إدارة إجراءات التحكيم من قبل مؤسسة تحكيم أو إجراؤها على أساس خاص (أي بدون مؤسسة تدير النزاع). الجانب المالي للإجراءات من أحد الأسباب التي تجعل الأطراف تختار التحكيم الخاص. ومع ذلك، فإن الحجة القائلة بأن الإجراءات الخاصة أكثر اقتصادا من تلك التي تديرها مؤسسة التحكيم قد لا تكون دقيقة دائمًا. لتأكيد التصور، بناءً على تجربة المستجيبين، تم طرح سؤال حول ما إذا كان التحكيم المؤسسي أكثر تكلفة من التحكيم الخاص.

لتأكيد التصور العام أعلاه ، صوّت غالبية المستجيبين (48٪) على أن التحكيم المؤسسي أغلى من التحكيم الخاص. اعتبر 31٪ من المستجيبين أنه لا يوجد فرق كبير بين الاثنين، بينما رأى 21٪ أن التحكيم المؤسسي أرخص من التحكيم الخاص.

من المحتمل أن غالبية المستطلعين يعتبرون التكاليف الإضافية المرتبطة بالتحكيم المؤسسي. على وجه التحديد، التكاليف الإدارية التي تتقاضاها مؤسسات التحكيم التي تدير النزاع والتي يتم حسابها بشكل مختلف اعتمادًا على المؤسسة التي تتعامل مع النزاع والمنهجية المعتمدة.

الشكل 15: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين لتكلفة التحكيم المؤسسي مقابل التحكيم المخصص

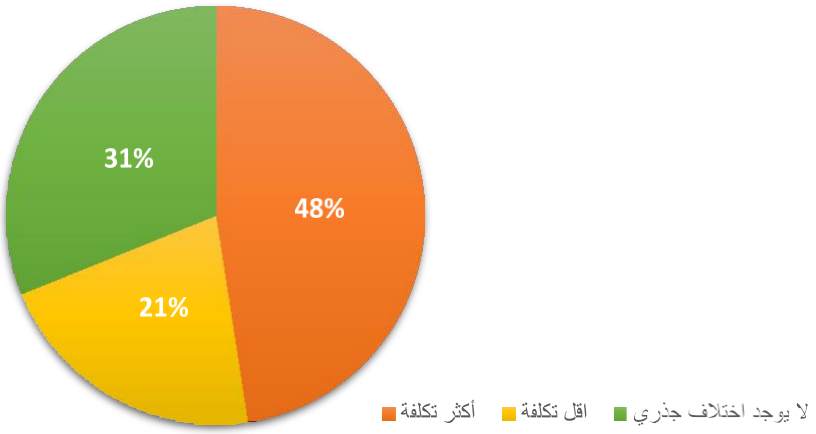

8 القطاعات التي تكون فيها المنازعات أكثر تكلفة

بعد مقارنة تكاليف التقاضي والتحكيم ، من المهم تحديد القطاع الذي تكون فيه المنازعات أكثر تكلفة. كما هو مبين في الشكل 16 أدناه ، يعتقد المستطلعون أن المنازعات المتعلقة بقطاع البناء والتشييد تجتذب أعلى التكاليف مقارنة بجميع القطاعات الأخرى. يلي قطاع البناء النزاعات المتعلقة بقطاعات الشركات / التجارة والطاقة والاستثمار على التوالي. القطاعات التي تكون فيها النزاعات أقل تكلفة هي التكنولوجيا والإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.

الشكل 16: مخطط شريطي يوضح تصور المستجيبين للقطاعات التي تكون النزاعات فيها أكثر تكلفة

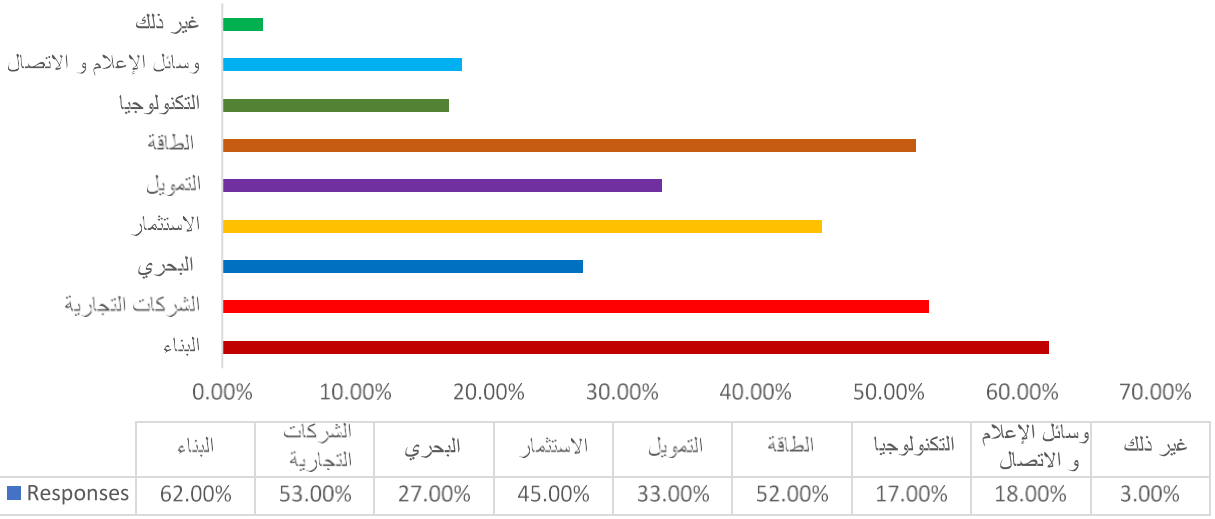

	البناء	الشركات التجارية	البحري	الاستثمار	التمويل	الطاقة	التكنولوجيا	وسائل الإعلام و الاتصال	غير ذلك
Responses	62.00%	53.00%	27.00%	45.00%	33.00%	52.00%	17.00%	18.00%	3.00%

9 الوساطة كبديل أرخص وأكثر جدوى من التقاضي و التحكيم

اكتسبت الوساطة، كآلية لتسوية المنازعات ، أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة. بدأت البلدان المختلفة في إفريقيا في إنشاء مراكز لتسوية المنازعات (ADR) تابعة للمحاكم، حيث تحيل المحاكم القضايا القابلة للتسوية البديلة إلى الوساطة. على المستوى العالمي، تكتسب الوساطة أيضًا شعبية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقيات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة (اتفاقية سنغافورة) (المعتمدة في 20 ديسمبر 2018) والتي تسعى إلى ضمان تنفيذ اتفاقيات التسوية التجارية الدولية الناتجة عن الوساطة. بينما تم فتح باب التوقيع عليها في 7 أغسطس 2019 ، لم يتم المصادقة على اتفاقية سنغافورة إلا من قبل عدد قليل من البلدان حتى الآن. والجدير بالذكر أن عددًا قليلاً فقط من الدول الأفريقية وقعت على اتفاقية سنغافورة.

بالنظر إلى التصور العام بشأن ارتفاع تكاليف التقاضي والتحكيم ، من المهم النظر فيما إذا كانت الوساطة في الواقع بديل أقل تكلفة وقابل للتطبيق للتقاضي والتحكيم. سئل المستجيبون عما إذا كانوا يعتبرون الوساطة وسيلة بديلة أرخص وعملية لتسوية المنازعات للتقاضي والتحكيم.

كما هو مبين في الشكل 17 ، اعتبر معظم المستجيبين (57٪) أن الوساطة بديل أرخص وأكثر قابلية للتطبيق لكل من التقاضي والتحكيم. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه حتى في الحالات التي يعتبر فيها المستجيبون أن الوساطة ليست بديلاً قابلاً للتطبيق، لا يزال عدد كبير من المستجيبين (26٪) يعتبرون الوساطة بديلاً أقل تكلفة.

الشكل 17: مخطط دائري يوضح آراء المستجيبين بأن الوساطة بديل أرخص وقابل للتطبيق للتقاضي والتحكيم
g

.

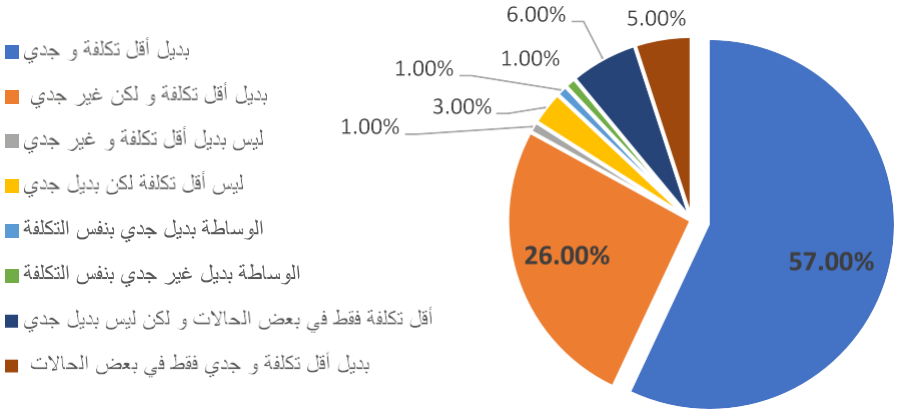

تعتبر التكلفة من أهم الاعتبارات بالنسبة للأطراف عند اختيار آلية تسوية المنازعات وتخطيط استراتيجية القضية. نظرا للتكلفة المتزايدة للنزاعات ولا سيما في التحكيم، ظلت التكاليف مصدر قلق كبير حيث تشمل تقييد قدرة المدعي الذي يتمتع بموقف قانوني قوي من القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة (بما في ذلك المستشار والخبراء وما إلى ذلك) وفي كثير من الحالات ، تعجيز هذا المدعي تمامًا. بسبب أعقاب جائحة COVID-19 والآثار الاقتصادية الناتجة عنه ، أصبح هذا التحدي أكثر عمقًا.

في الواقع، هناك أسباب وجيهة تجعل فردًا أو شركة معنية في نزاع سيحتاج إلى خيارات تمويل لمتابعة مطالبته أو الدفاع عن قضية غير مواتية. بالنسبة للطرف المعدم ، قد يكون الوصول إلى التمويل أمرًا بالغ الأهمية وعادة ما يكون أمرًا بالغ الأهمية لقدرته على النجاح في مباشرة إجراءات الخصومة. ومع ذلك ، نظرًا لأسباب تتعلق بالميزانية العمومية ، أو أزمة سيولة مؤقتة ، أو ببساطة الرغبة في الحصول على خيار تمويل بدون حق الرجوع ، يمكن حتى للأطراف المزدهرة أيضًا اختيار خيارات التمويل ويثير هذا حتما مسألة الوصول إلى العدالة، وهي ركيزة أساسية في إقامة العدل. لذلك أصبح استخدام تمويل الطرف الثالث (TPF) شائعًا بشكل متزايد، حيث تمنح المحاكم عبر مقرات التحكيم الرئيسية الموافقة القضائية للممولين كوسيلة لتحسين الوصول إلى العدالة.

في جميع أنحاء العالم ، تمتلك العديد من الحكومات ميزانيات للمساعدة القانونية لدعم الأطراف توفير الفرصة لولوج لموارد المناسبة في الإجراءات الخلافية. وهذا يجعل الوصول إلى العدالة الاعتبار الأساسي للسعي للحصول على تمويل من طرف ثالث وهو خيار جيد لمبادئ المساواة بين الأطراف والعدالة. لكن رغم ذلك، فإن هذه المقتضيات القانونية ليست كافية ولا يمكن الوصول إليها بسهولة خاصة في أفريقيا حيث توجد قيود كبيرة على التمويل والميزانية.

في الوقت الذي وصلت فيه المناقشات على هذا المنوال بالكاد إلى مرحلة النضج، لا يزال المموّلون التنظيميون والتجاريون في مراحلهم الأولى في إفريقيا. يسعى هذا الاستطلاع إلى تقديم نظرة عامة شاملة على خيارات تمويل حل النزاعات المتاحة في إفريقيا. من خلال منظور المستطلعين في جميع أنحاء القارة، نسلط الضوء على مدى توافر وملاءمة الخيارات المتاحة في سياق الوصول إلى العدالة.

كما سنرى ذلك، تم طرح عددا من الأسئلة على المستجيبين في هذا الموضوع و على وجه التحديد، فيما يتعلق بما إذا كانت خيارات تمويل النزاع موجودة، أو إمكانية الوصول إليها أو فعاليتها في بلادهم.

1 توافر المساعدة القانونية في الولايات القضائية الأفريقية

المساعدة القانونية هي تقديم المساعدة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف التمثيل القانوني والوصول إلى نظام المحاكم. وتعتبر أساسية في توفير الوصول إلى العدالة من خلال ضمان المساواة أمام القانون. طُلب من المستجيبين تأكيد ما إذا كانت المساعدة القانونية متاحة ببلادهم. من النتائج الموضحة أدناه ، أشار 18٪ من المستجيبين إلى أن المساعدة القانونية متاحة دائمًا في ولايتهم القضائية ، بينما أشار 11٪ إلى عدم توفرها. والجدير بالذكر أن عددًا كبيرًا من المستجيبين (71٪) من دول مثل السنغال وساحل العاج أشاروا إلى أن المساعدة القانونية متاحة فقط في حالات محدودة.

هذا يدل على أن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية تتوفر المساعدة القانونية فقط لأنواع محددة من القضايا. من المهم ملاحظة أن معظم المستجيبين الذين أشاروا إلى أن المساعدة القانونية متاحة دائمًا هم من دول شمال إفريقيا مثل مصر وتونس والمغرب.

الشكل 18: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين حول توافر المساعدة القانونية في الولايات القضائية الأفريقية

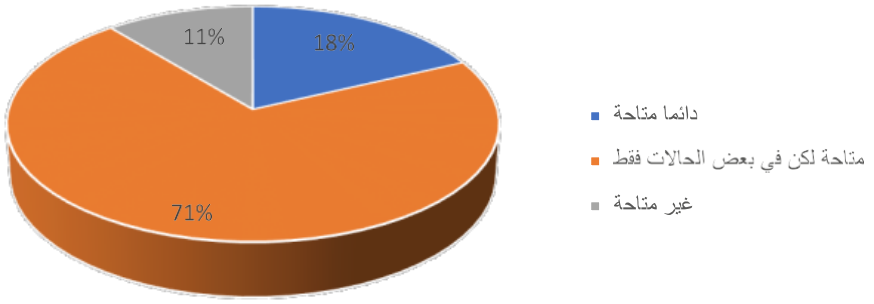

2 خيارات تمويل الطلبات المتاحة في البلدان الأفريقية

هناك قائمة بترتيبات التمويل المتاحة لصاحب الطلب الذي يسعى للحصول على تمويل خارجي. يمكن لصاحب الطلب الاتصال بممول متخصص أو مؤسسة مالية للحصول على قرض، سواء من النوع التقليدي أو التمويل بدون حق الرجوع، حيث يكون السداد مرهونًا بنجاح القضية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحويل المطالبة القانونية إلى أصل مالي، والذي يمكن تحويله إلى نقود أو استخدامه كضمان من أجل تأمين التمويل. تشمل خيارات التمويل هذه تأمين المصاريف القانونية؛ قروض؛ ترتيب \اتعاب الطوارئ ؛ ترتيب الرسوم المشروط و التمويل من طرف ثالث. ما هو مشترك بين جميع نماذج التمويل البديلة هو توفير رأس المال الخارجي لتغطية تكاليف التحكيم أو التقاضي. كل نوع تمويل له خصائصه المميزة ، ومن خلال تحليلها ، يمكن للشركة تحديد النموذج الأنسب لنقص تمويل مطالبتها.

تظهر النتائج في الشكل 19 أدناه أن هناك مجموعة متنوعة من خيارات التمويل لطلبات التقاضي والتحكيم في إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيبات الأتعاب الطارئة بين المحامي والموكلين شائعة حيث أكد 25٪ من المستجيبين توافر هذا الخيار في بلدهم. جنوب أفريقيا وملاوي وزامبيا هي بعض البلدان التي أكد المستجيبون أن ترتيبات أتعاب الطوارئ متاحة.

بينما لا يوجد حاليًا إطار تنظيمي للتمويل من طرف ثالث TPF في إفريقيا وعلى الرغم من حظر القانون العام للبطل والصيانة ، أكد 21 ٪ من المستطلعين أن ال TPF متاح ببلدهم. هذا تطور مهم وإمكانية كبيرة لمستقبل سوق التمويل في أفريقيا. كما تظهر ترتيبات الرسوم والقروض المشروطة بشكل بارز في نتائج الاستطلاع. لاحظ 12٪ من المستجيبين أن الرسوم المشروطة وترتيبات القروض متاحة ببلدهم لتمويل تكاليف التقاضي والتحكيم.

فيما يتعلق بتأمين النفقات القانونية، أشار 10٪ من المستجيبين إلى توفره ببلدهم. والأهم من ذلك، أشار 20٪ من المستطلعين إلى عدم توفر أي من خيارات التمويل التجاري هذه في ولايتهم القضائية. يمثل هذا حوالي ربع المستجيبين ويظهر وجود فجوة في سوق تمويل النزاعات في إفريقيا.

الشكل 19: مخطط دائري يوضح تصور المستجيبين لخيارات تمويل المطالبات المتاحة بالبلدان الأفريقية

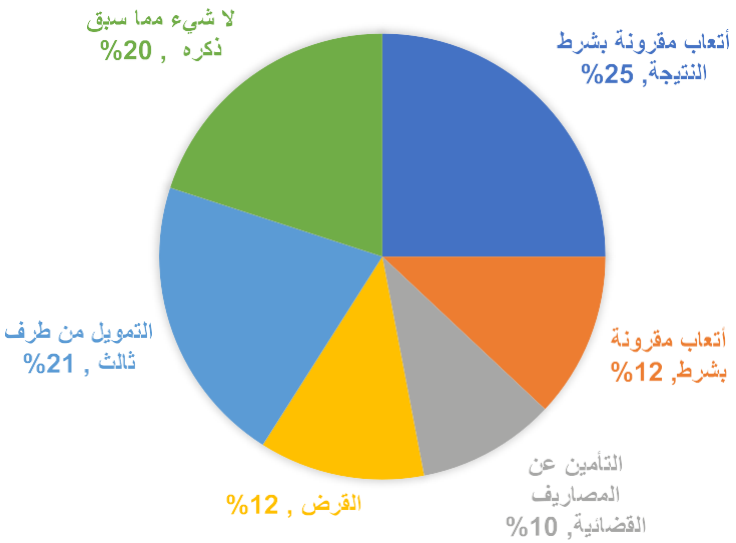

3 خيار تمويل المطالبة المفضل من قبل المستجيبين في أفريقيا

هنا ، يسعى الاستطلاع إلى الحصول على آراء المستجيبين فيما يتعلق بخيار التمويل المفضل لديهم حيث يوجد طلب جدير للتقدير بدون أموال لمباشرته. كما هو واضح من النتائج الواردة في الشكل 20 أدناه، أشار 24٪ من المستجيبين إلى أنهم سيختارون الترتيبات الطارئة بينما فضل 11٪ الحصول على تمويل الطلبات عن طريق القروض. كما ظهرت الرسوم المشروطة وتأمين النفقات القانونية بنسبة 12٪ و 13٪ على التوالي ، ولم يفكر 9٪ من المستجيبين في أي من هذه الخيارات.

الأمر الأكثر لفتًا للنظر من خلال نتيجة الاستطلاع تحت هذا القسم هو أن غالبية المستجيبين (31٪) أشاروا إلى تفضيل ال TPF. وهذا يدل بوضوح على شهية كبيرة ل TPF في أفريقيا خاصة عند مقارنتها بالإحصاءات المتعلقة بتوافر خيار التمويل في أفريقيا. تشير النتيجة بوضوح إلى أن TPF هو خيار التمويل المفضل للمستجيبين في القارة. تظهر مراجعة الردود الفردية أن نيجيريا وكينيا في طليعة السعي إلى TPF فيما يتعلق بنزاعاتهم.

من منظور إقليمي، ظهرت شرق إفريقيا أيضًا بقوة في النتائج، حيث تظهر دول مثل كينيا ورواندا وتنزانيا رغبة كبيرة في TPF كخيار تمويل. وينطبق الشيء نفسه على غرب إفريقيا، خاصة في دول مثل نيجيريا وغانا.

الشكل 20: مخطط دائري يعرض خيار تمويل المطالبات المفضل لدى المستجيبين

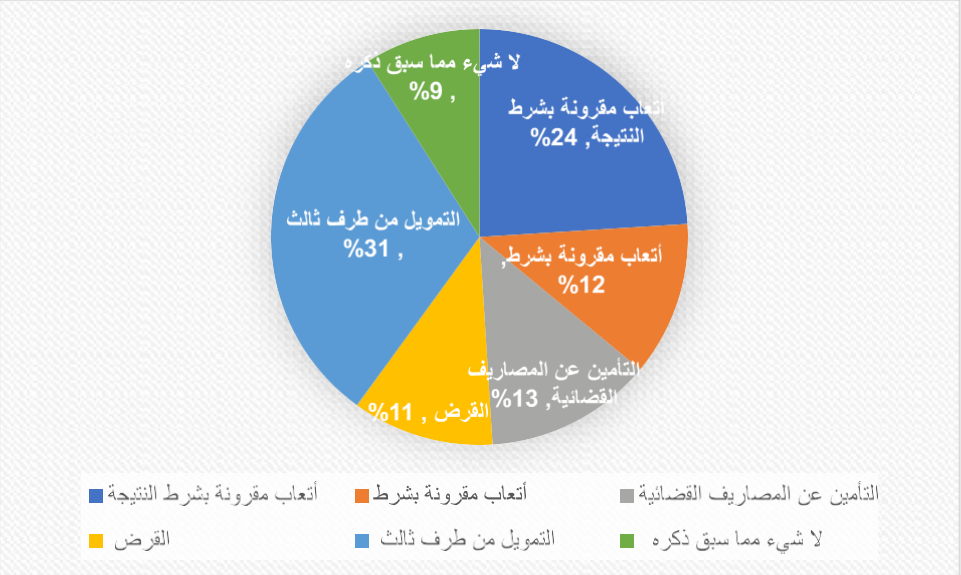

4 تنظيم تمويل الطرف الثالث في البلدان الأفريقية

تحت هذا العنوان، يسعى الاستطلاع إلى تحديد تنظيم TPF في إفريقيا بالإضافة إلى شعبية استخدامه في القارة. كما تظهر النتائج ، فإن الرأي السائد الذي يتبناه 51٪ من المستجيبين هو أن TPF غير مستخدم بشكل شائع نظرًا لأنه غير منظم قانونيًا. ومع ذلك ، أشار 14٪ من المستجيبين إلى أنه شائع الاستخدام على الرغم من عدم تنظيمه. بالإضافة إلى ذلك ، أشار 7٪ فقط من المستجيبين إلى أن TPF منظم قانونيًا في بلادهم وشائع الاستخدام ، بينما أشار 7٪ من المستجيبين إلى أن TPF على الرغم من أنه منظم قانونيًا غير مستخدم بشكل شائع. أخيرًا ، لا يعرف 21٪ من المستجيبين مدى حقيقة وجود خيار TPF.

فيما يتعلق بالنتائج المحددة ، تتصدر دول القانون العام، ولا سيما نيجيريا وكينيا ، المجموعة مع غالبية المستجيبين من هذه البلدان التي تشير إلى أن TPF غير منظم قانونيًا ولا يستخدم بشكل شائع في كلا البلدين. وهذا يتفق مع نتائج دول القانون المدني مثل مصر وساحل العاج. من خلال النسبة المئوية للمجيبين الذين يشيرون إلى الاستخدام الشائع لـ TPF على الرغم من عدم تنظيمه ، والإحصاءات عن عدم استخدامه بسبب عدم التنظيم ، من الواضح أن التشريع الإيجابي بات وشيكًا في البلدان المعنية في إفريقيا التي تسمح بال TPF.

حاليًا ، نيجيريا وسيراليون هما الدولتان الإفريقيتان الوحيدتان اللتان تسعيان إلى إدخال إطار قانوني متساهل في مشاريع القوانين التشريعية لتعديل قوانين التحكيم الخاصة بهما. يوضح الشكل 21 أدناه الردود على تنظيم TPF في البلدان الأفريقية.

الشكل 21: مخطط دائري يعرض الردود على تنظيم TPF في الولايات القضائية الأفريقية

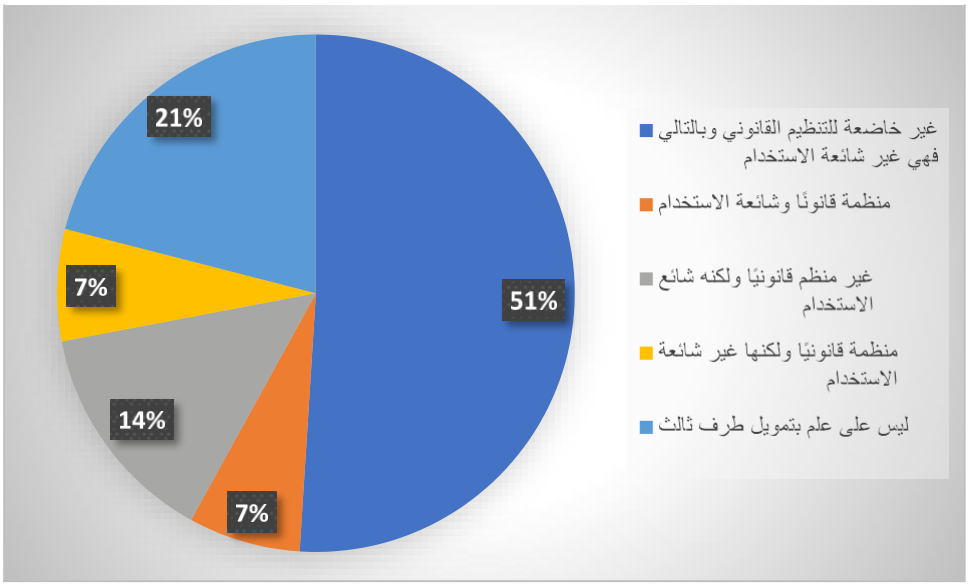

مدة إجراءات التقاضي والتحكيم

المقياس الرئيسي لقياس فعالية ونجاعة المحاكم والهيئات التحكيمية ، هو توقيت الفصل في القضايا. العلاقة بين الوقت المستغرق للفصل في القضايا وتصور ما إذا كانت العدالة قد تم تحقيقها هي علاقة قديمة - غالبًا ما يتم تجسيدها في مبدأ "تأجيل العدالة هو إنكار للعدالة". يكرر هذا المبدأ بشكل أساسي الفكرة المقبولة عمومًا بأن حسن توقيت الفصل في القضايا أمر أساسي لنجاعة وفعالية النظام القضائي. من المقبول عمومًا أن التأخير يؤثر على عدالة ونجاعة النظام القضائي ، ويعرقل اللجوء إلى المحاكم ، ويضعف في الواقع سيادة القانون. وبالتالي ، فإن ضمان حسن التوقيت يستلزم القضاء على التأخيرات في المسار الطبيعي لعملية التقاضي. في هذا الإطار، طُلب من المستجيبين التعليق على متوسط مدة إجراءات المحكمة والتحكيم في بلادهم.

كما هو مبين في الشكل 22 ، فيما يتعلق بإجراءات المحكمة ، يعتقد 40٪ من المستجيبين أنه في المتوسط ، تستغرق إجراءات المحكمة من 3 إلى 5 سنوات لاستكمالها. 36٪ من المستجيبين يرون أن إجراءات المحكمة تستغرق في المتوسط من 1 إلى 3 سنوات و 24٪ من المستجيبين يرون أن إجراءات المحكمة تستغرق على الأقل خمس سنوات أو أكثر. من المهم ملاحظة أن غالبية المستجيبين الذين أكملوا الاستطلاع باللغة العربية (من مصر وليبيا والسودان والمغرب) ذكروا أن إجراءات المحكمة تستغرق من 1 إلى 3 سنوات ، مما يدل على نجاعة الإجراءات في هذه البلدان.

الشكل 22: مخطط دائري يعرض الردود على مدة إجراءات المحكمة في إفريقيا

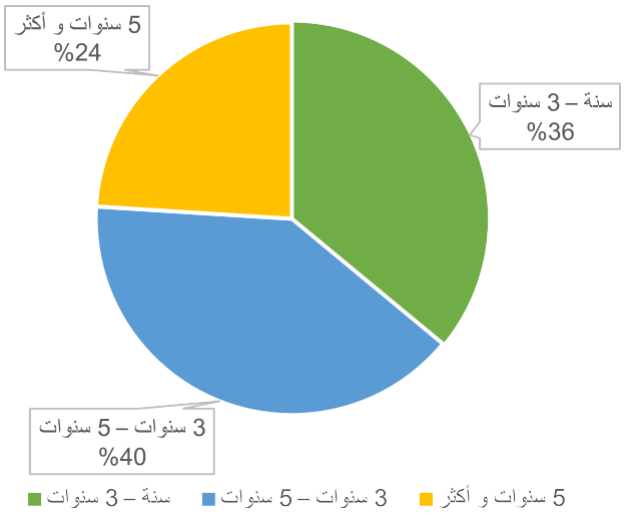

على خلاف ذلك، يوضح الشكل 23 أدناه أنه كان هناك إجماع أكبر بين المستجيبين عندما طُرح عليهم سؤال مماثل فيما يتعلق بإجراءات التحكيم. رأى 90٪ من المستجيبين أن استكمال إجراءات التحكيم تستغرق من 1 إلى 3 سنوات. رأى 9٪ من المستجيبين أن مثل هذه الإجراءات تستغرق من 3 إلى 5 سنوات ، وصرح 1٪ فقط من المستجيبين أن إجراءات التحكيم تستغرق 5 سنوات وأكثر.

الشكل 23: مخطط دائري يعرض الردود على مدة إجراءات التحكيم في أفريقيا

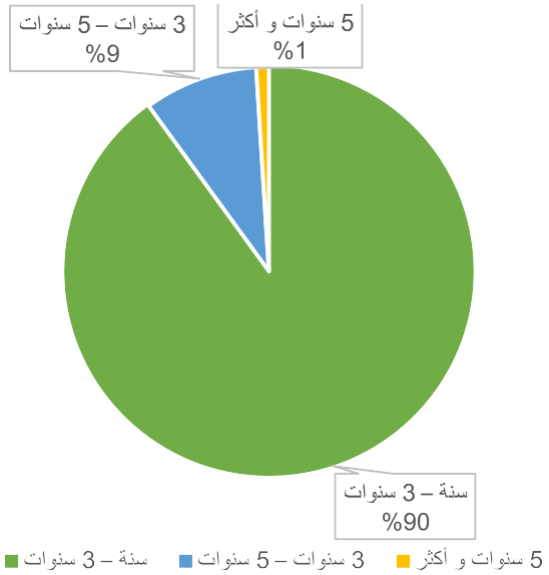

من الواضح أن الممارسين عبر العديد من البلدان الأفريقية يتفقون مع التصور الشائع الذي يؤكد على أن إجراءات التحكيم تتمتع بنجاعة أكبر في الوقت و ذلك راجع لعد عوامل بما في ذلك:

(i) تعرض على المحاكم المحلية أعداد هائلة من القضايا المتراكمة بسبب عدة عوامل مثل ضعف الخبرة الموضوعية للقضاة ؛ التدريب غير الكافي للموظفين والموظفين القضائيين ، والاستثمار المحدود في البنية التحتية القضائية وتمويلها، بما في ذلك التكنولوجيا التي تساعد في النظام الإلكتروني لإدارة القضايا ؛ و

(ii) في إجراءات التحكيم، يتمتع الأطراف بمرونة أكبر لتحديد القواعد الإجرائية التي ستنظم إجراءاتهم. في ممارسة هذا الحق، ينص الطرفان، في اتفاق التحكيم الخاص بهم، أو عند تحديد القواعد التي تحدد الجداول الزمنية التي يجب على الأطراف تقديم وثائقهم ، وإجراء جلسة الاستماع وتسليم قرار التحكيم. لا تتمتع الإجراءات القضائية بهذه المرونة ، كما أن سير الأمور عرضة لعدة تأخيرات.

الشكل 24: مخطط شريطي يوضح المقارنة في مدة إجراءات التقاضي والتحكيم في إفريقيا

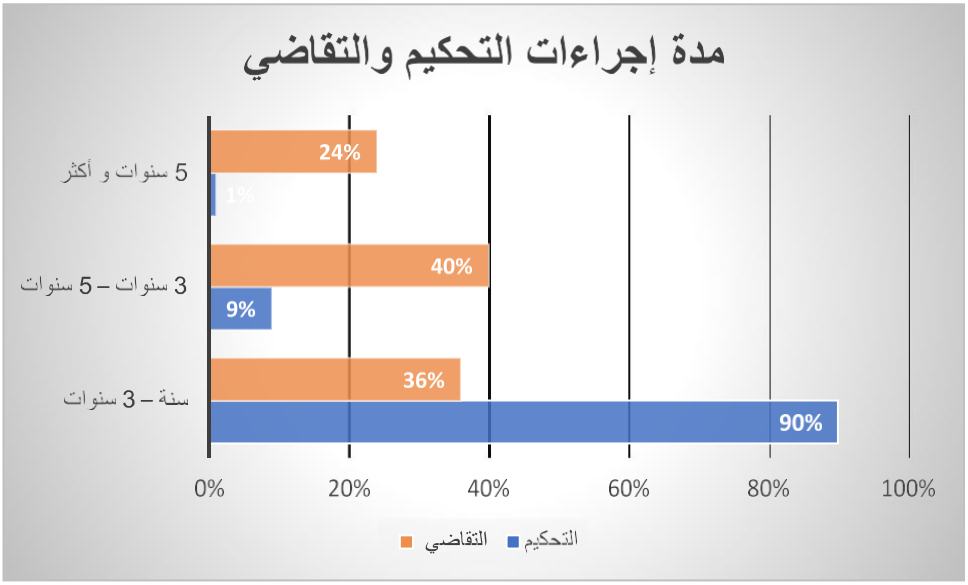

ب الاعتبارات الرئيسية عند التفاوض على بنود تسوية المنازعات

طُلب من المستجيبين الإشارة إلى الاعتبارات الرئيسية عند التفاوض على بنود تسوية المنازعات. ردودهم موضحة في الشكل 25 أدناه. كما هو موضح في هذا الرسم البياني، فإن الاعتبار الرئيسي للأطراف هو قابلية تنفيذ نتائج الإجراءات. العامل الثاني الذي يدرسه الأطراف هو التكاليف ، يليه عن كثب الوقت المستغرق لحل النزاعات. ومن المثير للاهتمام، أن العديد من المستجيبين (باستثناء أولئك الموجودين في البلدان الناطقة باللغة العربية) لا يعتبرون جودة القرار كأولوية لأنه كان رابع أعلى عامل يعتبره الأطراف. تُظهر هذه الردود تحيزًا تجاه حل النزاعات من خلال التحكيم حيث أنه كما تمت مناقشته في هذا التقرير، يُنظر إلى التحكيم على أنه آلية حل نزاع أكثر فعالية من حيث التكلفة وفعالية.

ومن المثير للاهتمام أن ثاني أكبر عامل يثير قلق معظم المستجيبين الذين أكملوا الاستطلاع باللغة العربية ليس التكاليف ولكن جودة النتيجة. اعتبر الحياد والتكاليف بالتساوي ثالث أعلى العوامل عند التفاوض على بنود تسوية المنازعات. يبدو أن الوقت (مدة الإجراءات) ليس أولوية قصوى للممارسين في البلدان الناطقة باللغة العربية. يمكن المجادلة بأن المستجيبون في هذه البلدان لا يعتبرون المدة عاملاً معينًا ، و أنه كما ورد أعلاه، رأى معظم المستجيبين أن كلا من إجراءات المحكمة والتحكيم يتم تحديدها على وجه السرعة حيث يتم استكمالها في غضون 1-3 سنوات.

الشكل 25: مخطط دائري يوضح الاعتبارات الرئيسية عند التفاوض على بنود تسوية المنازعات

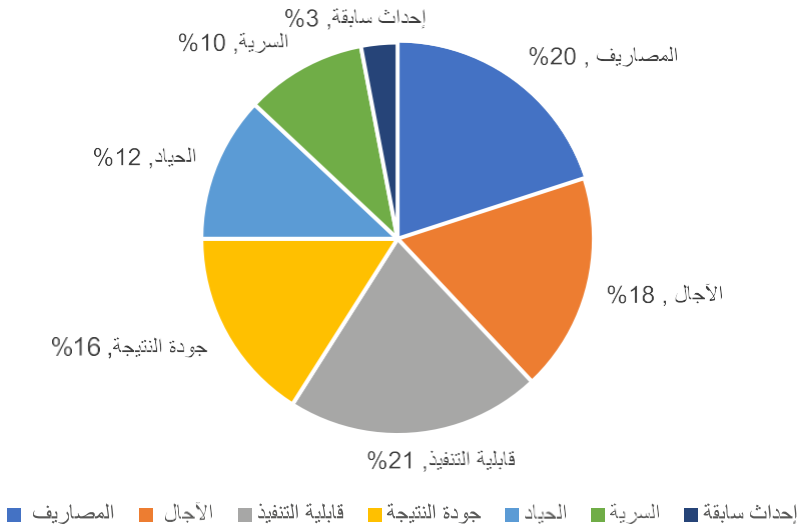

الجزء د

القيادة الناجعة في النزاعات الأفريقية

النجاعة هي أحد العناصر الأساسية التي تؤثر على التكلفة في النزاعات الدولية. نمت تكلفة التحكيم على وجه الخصوص مع ظهور نزاعات معقدة وذات أهمية كبيرة. والأمر الأكثر أهمية للأطراف هو نجاعة إجراءات تسوية المنازعات بهدف تحقيق نتيجة إيجابية بتكلفة معقولة. يسعى هذا الجزء من الاستطلاع إلى تلقي آراء ووجهات نظر المستجيبين حول نجاعة التحكيم الدولي في إفريقيا.

بخصوص هذا الموضوع، تم طرح أسئلة على المستجيبين تتعلق بكيفية جعل النزاعات في إفريقيا أكثر كفاءة وتدابير توفير التكاليف التي يمكن أن تقدمها الحكومة والمؤسسات لتحسين نجاعة العملية. ننظر أيضًا إلى البلد الإفريقي الأكثر فعالية من حيث التكلفة لحل النزاعات وسألنا المستجيبين من أجل تحديد عوامل النجاح الحاسمة لتحقيق النجاعة.

1 التدابير الرئيسية لتوفير التكاليف بالنسبة للنزاعات المتعلقة بأفريقيا

تشير النتائج الموضحة في الشكل 26 أدناه إلى أن 73٪ من المستجيبين يعتقدون أن استخدام التكنولوجيا (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) هو محرك رئيسي للنجاعة في حل النزاعات في إفريقيا. يمثل استخدام تسوية المنازعات عبر الإنترنت (المرتبط ارتباطًا وثيقًا باستخدام التكنولوجيا) حوالي 63٪ ، ويتبع ذلك استخدام الإجراءات المعجلة وهياكل التمويل المبتكرة عن كثب بنسبة 61٪ و 62٪ على التوالي.

يوضح الشكل 26 أيضًا أن 39٪ من المستجيبين فضلوا تقييد الإجراءات المكتوبة واستخدام الإجراءات التي تعتمد فقط على المستندات و الوثائق. كما ظهر أيضًا في تطوير جدول أتعاب المحكمين و تنفيد مقرارات التحكيم والوساطة ، وإن كان ذلك بشكل أقل بروزًا.

ما يتضح من نتائج هذا الاستطلاع هو أن حل النزاعات عبر الإنترنت واستخدام التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي) هو المستقبل في إفريقيا. في الواقع ، هذا ليس مفاجئًا وتجربة الوباء تؤكد هذه الحقيقة. على هذا النحو ، ستكون الكفاءة مقرونة بالتكنولوجيا وقد حان الوقت للحكومات والمؤسسات في إفريقيا للاستثمار في التكنولوجيا الحيوية والبنية التحتية ذات الصلة لضمان نظام أكثر نجاعة لتسوية المنازعات.

الشكل 26: مخطط دائري يوضح التدابير الرئيسية لتوفير التكاليف من أجل نجاعة النزاعات الأفريقية

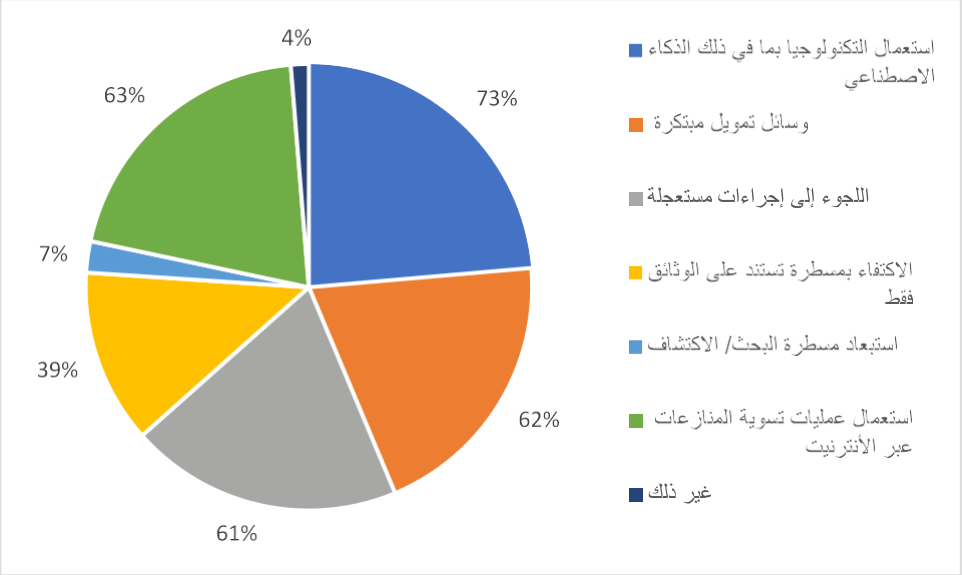

2 ما هي البلدان الثلاث الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتحكيم الدولي في أفريقيا؟

في هذا الإطار ، طُلب من المدعى عليهم الإشارة إلى ثلاث مناطق قضائية أفريقية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتحكيم الدولي حسب رؤيتهم. البلدان التي اختارها المستجيبون هي - نيجيريا (48) وجنوب إفريقيا (46) ومصر (42) ورواندا (31) وكينيا (30) وغانا (11) وموريشيوس (8) وغيرها (13) - بما في ذلك إثيوبيا (2) ، موزمبيق (3) زمبابوي (2) السنغال (1) ، أوغندا (1) ، بنين (1) ، ناميبيا (1) المستجيبين.

الشكل 27: مخطط دائري يوضح البلدان التي تعتبر فعالة من حيث التكلفة للتحكيم أفريقيا

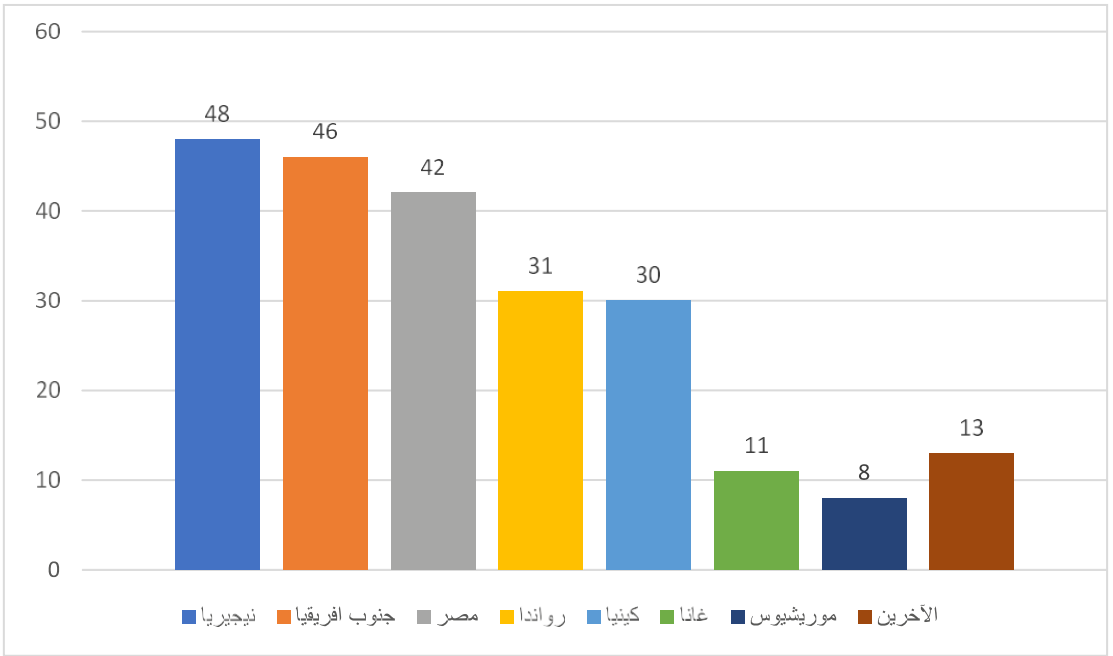

قدم المستجيبون الأسباب التالية لاختياراتهم في الشكل 27 أعلاه:

(أ) ملاءمة المقر

يتعلق ذلك بالعديد من جوانب تدخل المحكمة / دعم المحكمة لعملية التحكيم، ودور المحكمة في الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه ، وبصفة عامة البنية التحتية القانونية لأي بلد. المقر الداعم للتحكيم يعني حياد ونزاهة النظام القانوني المحلي ؛ قانون التحكيم الوطني؛ وسجل حافل لتنفيذ اتفاقيات التحكيم وقرارات التحكيم. وبالتالي ، يلعب التشريع دورًا رئيسيًا في تطوير مقر التحكيم. جميع الخيارات المدرجة في الشكل 27 أعلاه قد صادقت على اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها واعتمدت قانون الأونسيترال النموذجي ؛ خطوة أساسية لتحقيق اختصاص التحكيم مستوى القبول دوليًا.

اختار المستجيبون كينيا ، وسلطوا الضوء على أن أنظمة التحكيم وضعت جيدًا في إطارهم القانوني ، ولا سيما دستور كينيا 2010 ، وقانون التحكيم لعام 1995 (الذي يعكس القانون النموذجي مع التعديلات) ونظام مركز نيروبي للتحكيم الدولي لعام 2013.

تم اختيار جنوب إفريقيا لإطارها القانوني ، والذي يتضمن قانون التحكيم الدولي لعام 2017 - مع أحكام على غرار قانون الأونسيترال النموذجي ومواءمة القانون الوطني للبلد مع اتفاقية نيويورك. يدعم القانون كلاً من الإجراءات المؤقتة التي أمرت بها هيئة التحكيم والمحكمة (المادة 17 من الجدول 1).

تم تسليط الضوء على موريشيوس كمقعد تحكيم مستقر ويمكن الوصول إليه وموثوق به وفعال وحيادي مع قانون التحكيم الدولي المنصوص عليه في قانون التحكيم الدولي لعام 2008 (استنادًا إلى قانون الأونسيترال النموذجي) ونظام قضائي داعم.

في نيجيريا ، التشريع الرئيسي الذي ينظم التحكيم هو قانون التحكيم والتوفيق لعام 1988 ، قوانين اتحاد نيجيريا 2004 (Cap A18 (ACA وهو القانون الفيدرالي على غرار قانون الأونسيترال النموذجي. القسم 34 من ال ACA ينص على سياسة الحد الأدنى من التدخل القضائي في مسائل التحكيم.

يُنظر إلى المحاكم المصرية عمومًا على أنها صديقة للتحكيم. يُشتق قانون التحكيم المصري رقم 27 لعام 1994 (EAL) أساسًا من قانون الأونسيترال النموذجي (1985) مع بعض الاختلافات.

لذلك ، اختار الستجيبيون بلدان ذات قوانين وأنظمة قضائية قوية وحديثة تدعم عملية التحكيم ؛ معظمها دول ذات حكومات ديمقراطية راسخة توفر الاستقرار.

(ب) توافر المحكمين خبراء في الموضوع

هناك العديد من المحكمين في إفريقيا يتمتعون بالمؤهلات والخبرة والتجربة المطلوبة للتحكيم في النزاعات المحلية والدولية. يعتقد المستطلعون أن جنوب إفريقيا ومصر وكينيا ونيجيريا لديها محكمون يتمتعون بالخبرة اللازمة بما يتماشى مع المعايير العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لطبيعة النزاع في البلدان الأفريقية، يكون المستجيبون أكثر راحة إذا كانت هيئة التحكيم تتكون بالكامل من محكمين لديهم فهم لدولة معينة وقضايا ثقافية مركزية في النزاع. هذا يعني أن المحكمين المعينين يمكنهم تقدير الأسس الثقافية الخاصة بالأطراف ونزاعهم بشكل كامل.

كان اختيار المستجيبين لنيجيريا وكينيا كولاية قضائية فعالة من حيث التكلفة مدفوعًا بحقيقة وجود محكمين نيجيريين وكينيين ذوي خبرة معروفين جيدًا على الصعيد الدولي والذين يبتون في إجراءات التحكيم في مواضيع مختلفة في البلدان الأفريقية مما يقلل بالتالي حسب ذكرهم من تكاليف تحديد مقر خارج إفريقيا.

(ج) وجود مؤسسات تحكيم مستقلة بارزة

سمعة مؤسسات التحكيم وخبرتها مهمة لبقائها في السوق. اختار المشاركون في الاستطلاع البلدان التي يعتقدون أن لديها مؤسسات تحكيم بارزة وعملية من بينها: مصر نظرًا لمكانة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي - CRCICA ، ومؤسسة التحكيم لجنوب إفريقيا في جنوب إفريقيا - AFSA ، محكمة لاغوس التحكيم ومركز لاغوس للتحكيم الدولي لغرفة التجارة (LACIAC) في نيجيريا ، ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA) في كينيا ، ومركز كيغالي للتحكيم الدولي (KIAC) في رواندا. تتمتع هذه المؤسسات بسمعة طيبة من المستخدمين داخل بلدهم والأهم من ذلك في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

لفت المشاركون في الاستطلاع الانتباه إلى حقيقة أن هذه المؤسسات كانت في موقع استراتيجي في المدن التي كانت مراكز اقتصادية كبيرة في إفريقيا، وبالتالي فإن حكومات هذه الدول ملزمة بسن قوانين صديقة للتحكيم لجذب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا بالإضافة إلى توافر التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات ونظام النقل الجيد مما يسهل الوصول إليها من جميع أنحاء إفريقيا وخارجها. تضم مراكز التحكيم هذه محكمين ماهرين وذوي خبرة ومعرفة في قائمتهم. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي هذه المؤسسات أيضًا على غرف الجلسات جد مجهزة، واتصال بالإنترنت، وميكروفونات ، وجهاز صوتي ، ومعدات صوتية / بصرية. وأوضح المستجيبون أن لهذه المؤسسات التحكيمية قواعدها الخاصة بالتحكيم والتي تفرض حدودًا زمنية ينبغي خلالها استكمال إجراءات التحكيم ؛ وبالتالي توفير التكاليف.

(د) تكاليف التحكيم - الأتعاب

بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة تكاليف التحكيم، كما ذكر المستجيبون ، هي طبيعة النزاع وأتعاب المحامي والتكاليف الإدارية وتكاليف البحث وتكاليف الطرف الثالث. حدد المستجيبون أن التكاليف الإجمالية للتحكيم بما في ذلك أتعاب و تكاليف المحكمين، وحتى تكاليف الإدارة كانت معقولة في هذه البلدان.

توفر مؤسسات التحكيم إجراءات جيدة التنظيم وسريعة وبالتالي تكون فعالة من حيث التكلفة. وأوضح المجيبون كذلك أن حجم رسوم / تكاليف التحكيم في المؤسسات في رواندا ونيجيريا ومصر وكينيا وموريشيوس منخفضة نسبيًا مقارنة بالآخرين ومن ثم فهي فعالة من حيث التكلفة.

(هـ) الوقت المستغرق لحل القضايا

كشف بعض المستجيبين أنهم أجروا تحكيمًا دوليًا في كينيا استغرق عامين (2). وأعرب آخرون على أن وجود تحكيم مؤسسي مبسط في مصر ورواندا ونيجيريا وغانا وجنوب إفريقيا جعل العملية أسرع ، وبالتالي تم توفير الوقت المستغرق لإنهاء الإجراءات ، وبالتالي خفض التكاليف. والجدير بالذكر أن المستجيبين ذكروا أن وجود الأطراف والهيئة التحكيمية في نفس القارة يضمن كفاءة التكلفة دون المساومة على جودة القرارات.

(هـ) الموقع / إمكانية الولوج

تم ذكر كيغالي (رواندا) والقاهرة (مصر) ونيروبي (كينيا) على أنها أكثر المدن التي يمكن الوصول إليها نظرًا لربطها بشبكات النقل الجيدة. أعرب المشاركون عن ثقتهم في المدن الثلاث كمقرات وأماكن جيدة مع سجل حافل في التعامل مع التحكيم وتوافر خدمات الدعم. كما أثيرت مسألة توافر مجموعة متنوعة من الفنادق ذات النوعية الجيدة وبأسعار معقولة للإقامة أثناء إجراءات التحكيم كعامل في تحديد قيمة التكلفة.

(و) التكنولوجيا

فضل المشاركون في الاستطلاع جنوب إفريقيا كبلاد ذات منشآت حديثة. برزت كينيا في صدارة توافر التكنولوجيا وكمركز لشرق إفريقيا. اقترح المستجيبون أن التكنولوجيا إلى جانب الهياكل القانونية المناسبة قد تعني وقتًا أقل لإجراء التحكيم، وبالتالي تقليل التكاليف. كما تميزت كل من مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا في الاستطلاع بخصوص تمتعهم باتصال إنترنت ومرافق جيدة. اقترحت غالبية المستطلعين استخدام التكنولوجيا (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) كإجراء لتوفير التكاليف يمكن تقديمه لجعل تسوية المنازعات في إفريقيا فعالة من حيث التكلفة.

أعضاء الفريق

Abayomi Okubote
Executive Director,
African Arbitration Academy

Dr Sylvie Bebohi Ebongo
Co-founder and Partner of
HBE Avocats, Cameroon & France

Femi Gbede
Investment Funds Attorney,
Fried, Frank, Harris, Shriver and
Jacobson LLP, New York

Laura Alakija, FCIArb.
Managing Partner at Primera
Africa Legal, Lagos, Nigeria

Dimétrio Raul Manjate
Partner of Filipe Sitoi, Dimétrio
Manjate Law Firm, Maputo,
Mozambique.

Tabitha Raore
Senior Associate, Dispute Resolution
Department, Anjarwalla & Khanna
LLP, Nairobi, Kenya

Dr Iliass Segame
Partner at Segame & Maalmi,
Casablanca Morocco.

Omonigho Oyoma Brown
Contracts Manager, Julius BergerNigeria Plc

Joy Njagi
Associate, Pensbury Attorneys &
Solicitors, Nairobi, Kenya

Adetola Adebesin
International Arbitration Attorney
and LLM Candidate, MIDS Geneva

Temitope Samuel
Associate, Pensbury Attorneys &
Solicitors, Abuja, Nigeria

Manuela Dieng
Legal Counsel, African Legal Support
Facility, Abidjan, Cote d'Ivoire

أكاديمية التحكيم الأفريقية
معاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية للدول الأفريقية

ينشر في مايو 2022

للمزيد من المعلومات:
info@africaarbitrationacademy.org

استطلاع حول تكاليف و تمويل النزاعات بإفريقيا

AFRICA ARBITRATION ACADEMY

ALSF
African Legal Support Facility • Facilité africaine de soutien juridique